الأمم المتحدة

A/79/PV.65

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **65**

الثلاثاء، 29 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

مذكرة من الأمين العام (A/79/759)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في طلب مقدم من الأمين العام يرد في الوثيقة A/79/759، يتعلق بانتخاب عضو في محكمة العدل الدولية.

وأبلغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكرته باستقالة القاضي نواف سلام اعتباراً من 14 كانون الثاني/يناير 2025. وبالتالي، حدث شاغر في المحكمة في 14 كانون الثاني/يناير 2025. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2025، اتخذ مجلس الأمن القرار 2770 (2025) الذي قرر بموجبه أن يكون تاريخ الانتخاب لملء الشاغر هو 27 أيار/مايو 2025.

ولا يتضمن جدول أعمال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة بندا فرعيا بشأن انتخاب أعضاء في محكمة العدل الدولية. ولذلك، رأى الأمين العام أن من الضروري أن يطلب، عملا بالمادة 15 من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة التاسعة والسبعين بعنوان "انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية" في إطار البند 114 من جدول الأعمال المعنون "انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ونظرا لطابع البند الفرعي، ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التخلي عن تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة 40 من النظام الداخلي الذي ينص على عقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على اقتراح الأمين العام، في أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بندا فرعيا إضافيا بعنوان "انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية"، كبند فرعي من البند 114 من جدول الأعمال، المعنون "انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية"، تحت العنوان طاء "المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى"؟

تقرر ذلك (المقرر 505/79 باء).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية ترغب في النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند الفرعي الإضافي يصبح البند الفرعي (ج) من البند 114 من جدول الأعمال.

البند 32 من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

(أ) منع نشوب النزاعات المسلحة

مذكرة من الأمين العام (A/79/799)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتصل بالبند 32 من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الحادي عشر للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، المعمم في الوثيقة A/79/799.

وعملا بالقرار 73/182 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، أعطي الكلمة الآن للسيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس 2011، لعرض تقرير الآلية (انظر A/79/799).

السيد بوتي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة للجمعية العامة لأول مرة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "منع نشوب النزاعات المسلحة" منذ أن توليت منصبي بصفتي رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة

وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وأرحب بشكل خاص بحضور معالي السيد أسعد الشيباني، وزير الخارجية، في هذه المناقشة.

تمثل أحداث 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 لحظة محورية في تاريخ سورية. وكما قال الأمين العام، إنها شعلة أمل يجب ألا تنطفئ. ويشكل إنهاء أكثر من 13 عاماً من النزاع و 50 عاماً من الحكم الاستبدادي فرصة تتيح بناء سورية المستقبل على أساس العدالة وسيادة القانون. وتلك هي المبادئ التأسيسية المنصوص عليها في قرار عام 2016 الذي أنشأ الآلية في هذه الجمعية ذاتها (القرار 248/71). ودعت الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى ضمان المساءلة بصورة موثوقة وشاملة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سورية من أجل تحقيق المصالحة والسلام المستدامين. وتشكل التغييرات التي شهدناها في كانون الأول/ديسمبر 2024 لحظة محورية ليس لسورية والسوريين فحسب، بل للعالم عموما في وقت يسود فيه الإفلات من العقاب في الحالات العديدة التي تُرتكب فيها فظائع وفي وقت يتعرض فيه النظام القانوني الدولي للتهديد.

هيمنت الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سورية على عناوين الأخبار لسنوات حتى طغت عليها أحداث أخرى وبدا أن الإفلات من العقاب قد ساد وأن العدالة ضاعت. وعلى مدار 14 عاما، وعلى الرغم من التزام السوريين بتفان ونكران للذات في توثيق معاناتهم والمطالبة بالمساءلة، فقد تضاءل الأمل في تحقيق العدالة. وكان من أبرز النقاط المضيئة إرادة الدول الأعضاء في إنشاء الآلية، أما النقطة المضيئة الأخرى فكانت من خلال الدول الأعضاء التي سعت بإصرار إلى تحقيق المساءلة من خلال الولاية القضائية العالمية. والآن، فإن الواقع الجديد يمكن أن يؤدي إلى تحقيق ذلك الأمل. ولهذه الأسباب، أنا متشوق لأن أسمع من معالي السيد الشيباني ومن الجميع في مناقشة اليوم كيف يمكننا معالجة الحالة في سورية معاً. ونحن في الآلية على استعداد للقيام بدورنا كشريك في المستقبل.

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد مرور ثماني سنوات بالضبط على إنشاء الآلية، قمتُ وفريقي بزيارة إلى سورية للمرة الأولى. وأطلق ذلك التواصل الدبلوماسي الأولي حواراً بنّاءً لتبادل الآراء مع السلطات السورية – ولا سيما مع معالي السيد الشيباني وفريقه – ولا يزال الحوار مستمراً حتى يومنا هذا. ونعرب عن امتناننا لحفاوة الاستقبال والترحيب والالتزام المعلن بالعمل معنا وتعيين منسق والحوار المستمر. والآلية بحاجة إلى إذن من السلطات للعمل في سورية. إن ولايتنا فريدة من نوعها. ولدعم جهود المساءلة الجنائية، يجب أن يكون عملنا قادرا على الصمود أمام تمحيص نظام العدالة الجنائية. وهذا هو نفس النهج الذي نتبعه مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادتها، سواء فيما يتعلق بجمع الأدلة وحفظها أو إجراء المقابلات مع الشهود. وخلال زياراتي، لاحظنا وجود كميات هائلة من الوثائق التي تحتاج إلى حفظها بشكل عاجل، بما في ذلك ملفات قيصر الأصلية. وهي بمثابة دليل على الاستخدام الواسع النطاق للتعذيب ضد الأفراد الذين تم توثيق إساءة معاملتهم ووفياتهم في نهاية المطاف لإضفاء شرعية مصطنعة على ما حدث لهم.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها السلطات لحماية هذه البيانات وتقييد وتنظيم الوصول إلى المواقع التي تحتوي على معلومات وأدلة قيّمة يمكن أن تساعد في إثبات المسؤولية الجنائية للأفراد الأكثر مسؤولية.

كما نرحب بخطة تعيين لجنة للعدالة الانتقالية ولجنة للمفقودين لتيسير الحوار الذي يقوده السوريون حول فرص العدالة الحالية والمستقبلية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن الآلية تنسق بشكل وثيق مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، ويسرني بشكل خاص أن زميليّ المفوض هاني مجلي والسيدة كارلا كينتانا حاضران هنا اليوم. وعلى الرغم من أن كل منا لديه ولاية منفصلة، فإن هذه الولايات تعزز وتكمل بعضها بعضا. وأنا شخصيا ممتن لما أعدته لجنة التحقيق من وثائق وتقارير علنية في ظل ظروف صعبة على مر السنين. كما أرحب بشدة بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين وسنظل ملتزمين بمساعدتها في عملها في المستقبل.

أُنشئت الآلية لتعزيز العدالة وتحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي. ونحن في وضع جيد يتيح لنا تقييم الأدلة وحفظها وإجراء مقابلات مع الشهود وإجراء تحليلات للبيانات، بالإضافة إلى أنشطة التحقيق الأخرى التي تدعم بشكل مباشر جهود العدالة الحالية والمستقبلية. كما يمكن للآلية أن تسهم بتقديم التوصيات والخبرات وأفضل الممارسات من أجل دعم استعراض الإطار القانوني ومعايير القانون الجنائي المعمول بها إذا كان ذلك يهم السلطات والمجتمع الدولي. ونود أن نعرف من السلطات السورية المزيد حول أفضل السبل التي يمكننا من خلالها المساهمة وإضافة قيمة، وفقاً لولايتنا واختصاصاتنا. ورهناً بالاتفاق على طريقة للمضي قدماً بما يتفق مع تلك المتطلبات وضمان إمكانية تأمين الموارد اللازمة، يمكن للسلطات والآلية استكشاف كيفية دعم وتنسيق عملية العدالة الانتقالية مع جميع أصحاب المصلحة. ويمكن أن يشمل ذلك الاعتبارات المتعلقة برقمنة الأدلة وإنشاء قواعد البيانات وتعزيز التعاون القضائي الدولي وتيسير تدريب السلطة القضائية ومواءمة القانون الجنائي السوري والإجراءات السورية الأخرى مع المعايير الدولية واستحداث أنظمة لدعم الشهود والضحايا.

لقد تعطلت العدالة الشاملة لسورية لسنوات عديدة ولكن الجمعية العامة لم تتخل عن العدالة وأنشأت الآلية لضمان الاستعداد لاغتنام فرص المساءلة والمحاسبة متى وأينما ظهرت. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، عملنا بجد للوفاء بهذه الولاية الهامة حيث تجشمنا العناء في بناء مستودعنا المركزي وإجراء تحقيق هيكلي لوضع اللبنات الأساسية للعدالة. واستحدثنا إطار عمل رشيقا أتاح لنا اغتنام العديد من الفرص القائمة، مع الاستمرار في بناء الأسس لليوم الذي تصبح فيه العدالة الشاملة احتمالا معقولا.

وعلى الرغم من قلة الموارد بصورة خطيرة، فقد أحرزت الآلية تقدماً كبيراً على عدة جبهات. ففي عام 2024 وحده، أجرينا 154 نشاطاً لجمع البيانات، مما أدى إلى توسيع مستودعنا المركزي إلى 280 تيرابايت من البيانات. وقد دعمت تلك الأدلة بشكل مباشر الملاحقات القضائية والتحقيقات الناجحة في العديد من الولايات القضائية وأدت إلى إصدار مذكرات توقيف بحق العديد من الجناة. وتلقت الآلية حتى الآن ما مجموعه 466 طلباً للمساعدة من 16 ولاية قضائية تتعلق بـ 321 تحقيقاً مختلفاً في الجرائم التي ارتكبتها طائفة واسعة من الجناة في سورية. وتجدر الإشارة إلى أننا دعمنا التحقيقات الفرنسية التي أدت إلى إصدار مذكرات توقيف بحق بشار الأسد وشقيقه ماهر، إلى جانب ثمانية مسؤولين كبار آخرين، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومرة أخرى، في فرنسا، ساعدنا أيضا في التحقيق الذي أدى إلى

إصدار فرنسا لأول مرة أحكام إدانة في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتُكبت في سورية. فقد أدين علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود غيابيا بالسجن المؤبد في أيار/مايو 2024. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وبدعم من الآلية في التحقيق، وجهت محكمة أمريكية إلى جميل حسن وعبد السلام محمود تهمة التآمر لارتكاب جرائم حرب.

وأسهمت الآلية أيضا بملخص تحليلي في قضية ضد سورية بتهمة ممارسة التعذيب، بدأت في كانون الأول/ديسمبر أمام محكمة أخرى في الولايات المتحدة. واستفاد القضاء الألماني من مساهمة الآلية في القضايا، مما أدى إلى إصدار حكم جديد بالإدانة في كانون الأول/ديسمبر 2024، وتجري حاليا خمس محاكمات تتعلق بجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب ارتكبت في سورية، بدعم فعال من الآلية.

وساهمت الآلية أيضا في الإجراءات القضائية التي أدت إلى صدور أول إدانات بتهمة الإبادة الجماعية المرتكبة في سورية، عن محكمة هولندية في كانون الأول/ديسمبر 2024، ومحكمة سويدية في شباط/فبراير 2025. ونواصل دعمنا للمحاكمات الأخرى المقرر إجراؤها هذا العام في فرنسا والسويد وألمانيا وهولندا وفي دول أخرى لا يمكننا الإفصاح عنها في الوقت الحالي. ونواصل التقدم في تحقيقنا الهيكلي من خلال العمل الذي نقوم به بشأن الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد والتحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش. في الصيف الماضي، وضعنا الصيغة النهائية لتقريرنا الشامل عن تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم في صفوف تنظيم داعش، وهو تقرير جرى تشاطره مع بعض السلطات القضائية. كما نواصل تحقيقاتنا في الهجمات غير القانونية على السكان المدنيين، بما فيها الهجمات التي استخدمت فيها أسلحة كيميائية.

ونشرنا، لأول مرة، في كانون الأول/ديسمبر 2024، تقريرا عن نظام الاحتجاز لدى النظام السابق – وهو نسخة منقحة من تقرير تحليلي. يثبت التقرير، الذي يستند إلى أكثر من 300 مقابلة مع الشهود، وأدلة طبية جنائية، ووثائق حكومية، وتقرير خبراء وأدلة أخرى، وجود أنماط تعذيب وسوء معاملة وانتهاكات ذات صلة في أكثر من 100 منشأة حكومية تابعة للنظام السابق. ويجري العمل على استكمال النسخة العربية من التقرير. كما أتيحت النسخة غير المنقحة من التقرير لأغراض الدعوى التي رفعتها هولندا وكندا أمام محكمة العدل الدولية، بشأن الالتزامات الجدية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفي صميم كل وثيقة، وصميم كل شهادة، وصميم كل تحليل، هناك أشخاص – كثير منهم فقدوا وكثير منهم نجوا – ولكل منهم الحق في العدالة. ونظل ملتزمين بنهجنا الذي يركز على الضحايا والناجين والجهود التي بذلناها مؤخرا، والتي تشمل مراجعة استراتيجيتنا الجنسانية لمواصلة التصدي للتحديات المعينة التي تواجهها النساء المحتجزات، والتي سلط عليها الضوء في تقريرنا عن الاحتجاز. ونظل ملتزمين أيضا بتنفيذ استراتيجيتنا المتعلقة بالأطفال والشباب، والشروع في مزيد من المشاورات الخارجية بشأن الاستراتيجية، مع خبراء من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وفي وسم المعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين في نظمنا، مما يساعد على توضيح مصير الآلاف الذين اختفوا خلال النزاع.

وكانت حالة مواردنا صعبة أصلا قبل أحداث كانون الأول/ديسمبر 2024 والقيود الإضافية التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم. لم تشهد ميزانيتنا العادية زيادة منذ عام 2020، على الرغم من تزايد عبء العمل وتغير الواقع في سورية. ونواجه فجوة تمويلية تبلغ 7,5 ملايين دولار بالنسبة لعام 2025، وقد تزداد عندما نفهم الحالة في سورية على نحو أفضل ويتضح لنا مدى قدرتنا على تنفيذ عملياتنا هناك، وفقا لولايتنا. واضطُررنا في عام 2024 إلى إلغاء 18 وظيفة، مما أثر على عملنا – حيث تباطأت التحقيقات وتأخرت المساعدة وضاعت بعض الفرص لإقامة العدل. وندعو الدول إلى دعم عملنا بضمان حصولنا على ميزانية مستدامة تلبي على النحو الواجب الطلبات التي نواجهها. ونشجع الدول على النظر في تقديم تبرعات، ومن الأفضل أن تكون التزامات متعددة السنوات، حتى نتمكن من الحفاظ على مستوى دعمنا والاستجابة بسرعة عندما تسنح فرص جديدة، بما في ذلك العمليات في سورية، بإذن من السلطات.

وكُلفت الآلية بالعمل مع الولايات القضائية الحالية والمقبلة التي تعمل وفقا لمعايير القانون الجنائي الدولي وأفضل ممارسات الأمم المتحدة وسياساتها. ويجب أن تكون عملية العدالة الانتقالية شاملة للجميع يقودها السوريون ويملكون زمامها. ويجب عليهم تحديد ما تعنيه العدالة بالنسبة لهم، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وتلتزم الآلية بالتعاون. وعلى الرغم من أن هذه الجهود يجب أن تكون بقيادة ومبادرة سورية، يمكن – بل وينبغي – أن يدعمها المجتمع الدولي. فقد تعلمنا كيفية معالجة حالات الفظائع الجماعية، من رواندا إلى يوغوسلافيا السابقة، ومن كمبوديا إلى ليبيريا. لم تكن أي من هذه العمليات مثالية. وكانت كل واحدة منها استجابة لتحديات فريدة ومعقدة. لا يمكن، ولا يجب، النظر إليها على أنها مخطط لسورية، ولكن يمكن أن تساعد في تمهيد الطريق للمضي قدما.

ويجب أن ندرك جميعا جسامة التحديات التي تواجه السلطات الآن في سورية والواقع الجلي الذي يقضي بضرورة تلبية احتياجات الأحياء على سبيل الأولوية. ومن غير المجدي، بل ومما قد يؤدي إلى نتائج عكسية في الواقع عدم الاعتراف بأن المساءلة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت جزءا من استجابة كلية لهذه التحديات المحددة. ومن ثم، يجب أن يكون دعم المجتمع الدولي شاملا ومتجاوبا مع احتياجات سورية وأولوياتها.

لكن، كما قال لي معالي الوزير الشيباني نفسه، يجب أن يؤمن الضحايا بأن هناك أملا في تحقيق العدالة. وإلا فقد يبدو أن العنف هو العلاج الوحيد. وقد يهدد هذا العنف، بدوره، الدولة الهشة القائمة في البلد، مما يؤثر مباشرة على من هم في سورية ومن قد يفكر في العودة. والآلية على استعداد للمساهمة. لم تعد العدالة في سورية طموحا مجردا وهدفا سياسيا بعيد المنال. بل إنها فرصة ملموسة. وينبغي ألا نفقد هذا الزخم، بل يجب أن نغتنمه تماما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بالترحيب السيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وأشكره على تقديم إحاطة إلى الجمعية العامة.

ينبغي لنا أن ندرك أن هذه الإحاطة تأتي في سياق جديد تماما في سورية. فقد انتهت أربعة عشر عاما من النزاع والعنف الوحشيين في سورية. وكانت الخسائر فادحة. وارتُكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأزهقت مئات الآلاف من الأرواح. واضطُر أكثر من 14 مليون سوري إلى الفرار من ديارهم بحثا عن الأمان. وكان حجم الدمار هائلا في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مواقع التراث التاريخي. والآن حلت حقبة جديدة في سورية. أمام السوريين الآن مهمة تهيئة مستقبل مستقر وسلمي وشامل للجميع. ويجب أن يعمل جميع السوريين معا لاستعادة السلام وإعادة بناء المؤسسات وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. ويجب احترام حقوق الإنسان لجميع السوريين وكرامتهم، بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو انتمائهم السياسي أو جنسهم، والحفاظ عليها. لن يكون هذا الانتقال سهلا. وفي حين أن هذه اللحظة تبشر بالخير، إلا أنها تتطلب الحذر أيضاً.

وللمضي قدماً، يجب أن ندعم الجهود التي ترتكز على استيعاب الجميع والعدالة والمصالحة. ولن يكون من الممكن ضمان الاستقرار والسلام والأمن على المدى الطويل دون المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية بموجب القانون الدولي. ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن يشمل ذلك الانتهاكات المرتكبة من آذار/مارس 2011 حتى كانون الأول/ديسمبر 2024 والانتهاكات المرتكبة بعد ذلك.

وبينما يبدأ السوريون في إعادة الإعمار، سيكون دعم المجتمع الدولي أمراً بالغ الأهمية. ويشمل ذلك دعم الآلية الدولية المحايدة المستقلة. وتؤدي الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة دوراً حيوياً في جمع وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم المرتكبة في سورية منذ عام 2011. ويظل هذا العمل ضرورياً لضمان المساءلة وإرساء أسس العدالة والمصالحة في مستقبل سورية.

ويجب أن نقرن الأقوال بالأفعال – من خلال المشاركة المستمرة والمساعدة المنسقة والدبلوماسية البناءة. ويجب على الجميع حماية واحترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وعلينا أن نواصل التركيز والالتزام، بينما يخطو السوريون نحو مستقبل أكثر عدلاً وأمناً ووحدة.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد الشيباني (الجمهورية العربية السورية)**:** يشرفني أن أوجه حديثي لكم اليوم في أول اجتماع تعقده الجمعية حول سورية بعد سقوط نظام الأسد. حرصت أن أكون بينكم شخصياً لأعبّر عن تقديري العميق لما قامت به الجمعية العامة من أجل سورية على امتداد السنين، في وقت منعت فيه الانقسامات مجلس الأمن من اتخاذ قرارات حاسمة حول سورية. فتحملت الجمعية تلك المسؤولية الجسيمة.

إن حرصكم اليوم هو ما ساهم في تأسيس آليات تابعة للأمم المتحدة غير مسبوقة، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة التي أبقت سورية والسوريين حاضرين في الضمير العالمي. وكذلك أدنتم جرائم نظام الأسد، وحرصتم ألا يدير العالم ظهره لشعبنا. ولكن للأسف، اتسم دور الأمم المتحدة في سورية خلال السنوات الماضية بالتردد والعجز عن مواكبة حجم الكارثة الإنسانية والسياسية. ولم تستطع فرض قرارات ملزمة لحماية المدنيين، ولا دفع عملية سياسية جادة إلى الأمام. فاقتصر جهدها على إدارة الأزمات بدلاً من

حل النزاع. كما أن التنافس بين الدول أضعفَ بعض مبادرات الأمم المتحدة، لا سيما في القطاع الإنساني، وأثر على حيادها وفعاليتها.

واليوم، في هذه الجلسة التي خصصناها لمنع النزاعات المسلحة، تقف سورية شاهدة حية على الكلفة المدمرة للحروب، ودليلاً ساطعاً على الحاجة الملحة للعمل الجماعي لمنع تكرار العنف الآن وغداً وإلى الأبد. إننا نرحب اليوم بتقرير الآلية الدولية المحايدة المستقلة، ونعده خطوة أساسية في مسار المساءلة والمحاسبة، والذي لا يمكن إلا من خلالهما منع النزاعات مستقبلاً.

شكراً لك، سيد بوتي، على إحاطتك الشاملة وعلى زيارتك الأخيرة إلى دمشق، حيث خضنا نقاشات جادة وبنّاءة ستتواصل حتى نبلغ أفضل سبل التعاون المشترك.

لقد علمتنا التجربة في سورية أن تجنب النزاعات المسلحة مستحيل من دون مساءلة، وأن المساءلة ليست محصورة في المحاكم والقضاة، بل هي جزء أساسي في إطار وطني للعدالة الانتقالية، يسعى إلى المصالحة وجبر الضرر وبذل جهود حقيقية لتضميد الجراح وتلبية المطالب المحقة والقانونية، حتى لا تتحول إلى مظالم قابلة للانزلاق مجدداً في مسار العنف الشائك والمرير.

ومع ذلك، ونظراً لتعقد وتشابك الجرائم في سورية على مدى أجيال طويلة فإننا، وإن كنا نقر بأهمية المضي قدماً، نؤكد على ضرورة أن تتم هذه العملية بتأنٍ وبمشاركة جميع الأطراف، وخصوصاً الضحايا والناجين، لضمان أن تكون العملية بنّاءة ومستدامة، ولكي لا تفضي إلى نتائج عكسية.

وهنا نعتبر أن الآلية الدولية المحايدة المستقلة جزء أساسي ضمن منظومة أوسع للعدالة الانتقالية لا تقتصر على معالجة جرائم الماضي، بل تضع أيضاً حجر الأساس لبناء العدالة والاستقرار والمصالحة، ليعيش أبناؤنا وأحفادنا في مستقبل يغمره السلم والرخاء.

لقد كان طريقنا نحو هذه المرحلة الجديدة طويلاً ومؤلماً. لأكثر من 54 عاماً، تألمت سورية طويلاً تحت استبداد وقمع في حقبة طويلة كُمّمت فيها الأفواه، وقُتلت الأحلام، وخُنقت الطموحات، وخلّفت ندوباً غائرة في ذاكرتنا الجمعية، ومظالم عميقة لم يزدها مرور الوقت إلا اشتعالاً. إن المظالم التي تفجرت في صورة احتجاجات عارمة على مستوى البلد عام 2011 لم تكن وليدة اللحظة، بل كانت نتاج عقود من الظلم والقمع، بما في ذلك الفظائع التي ارتُكبت في ثمانينات القرن الماضي، والتي لم تُواجه ولا تمت معالجتها على الإطلاق.

إن الإخفاق في التصدي للجرائم السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أفسح المجال لبذور الصراع أن تترسخ وتنمو، مما أدى في نهاية المطاف إلى 14 عاماً من القمع الوحشي والحرب. ولذلك فإننا في الحكومة السورية الجديدة ملتزمون التزاماً كاملاً بالعدالة الانتقالية – لا لمحاسبة أخطاء وخطايا الماضي فحسب، بل لبناء منظومة حكم تمنع النزاعات المستقبلية قبل أن تبدأ. ولتحقيق هذا الهدف الكبير، سنؤسس قريباً هيئةً للعدالة الانتقالية وهيئةً خاصة للنظر في مصير مئات الآلاف من المفقودين، بالتنسيق الوثيق مع الآليات الدولية المنشأة من قبل هذه الجمعية لتناول هذه القضية الملحة.

بيد أن هناك دوافع آنية وبنيوية قادرة على دفع سورية مجدداً نحو دائرة الفوضى إن لم تُعالج على الفور. الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ودمار سبل المعيشة تخلق جميعها ظروفاً مواتية لانتشار الأنشطة الإجرامية والتطرف وتجدد الصراعات المسلحة. وسأقولها بصيغة أبسط. عندما يفقد الناس بيوتهم ووظائفهم وأملهم في إعادة بناء حياتهم، تصبح الحرب مأساة شبه حتمية. ولذلك، فإن منع النزاع لا يمر فقط عبر العدالة الانتقالية. بل أيضا عبر التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار. وفي هذا السياق، وللأسف، تُضعف العقوبات المتقادمة المفروضة في عهد الأسد قدرة البلد على منع النزاعات المستقبلية.

وهي عقوبات لا تستهدف قوى عدم الاستقرار. بل تعيق بدلا من ذلك قدرتنا على بناء الأسس اللازمة لتحقيق سلام دائم. لقد فُرضت تلك العقوبات لإضعاف نظام الأسد، ولكن بعد زواله، أصبح استمرارها مجرد عائق أمام التعافي الاقتصادي لسورية وتعطيلا لمهام الحكومة الجديدة.

وبدون القدرة على خلق فرص العمل ودعم إعادة الإعمار وتوفير الخدمات الأساسية، تبقى سورية معرضة للخطر، معرضة لخطر الوقوع مجددا في دوامة الصراع المسلح. صراع لن تكون دوافعه أيديولوجية أو سياسية، بل يأسا اقتصاديا خالصا.

وإن أولئك الذين يصرون على فرض العقوبات حتى اليوم إنما يفاقمون بأنفسهم مظالم الماضي. فاستمرارها يعيق قدرة الدولة على دفع الرواتب وتحويل الأموال وتمويل برامج العدالة الانتقالية. ويقيد عمل منظمات المجتمع المدني في إيجاد موطئ قدم لها في سورية أو تحويل الأموال لعامليها داخل الأراضي السورية. كما يخنق النشاط التجاري المشروع ويفسح المجال أمام انتشار عصابات الجريمة وشبكات التجارة المحظورة والجماعات المتطرفة.

وإذا كان منع اندلاع النزاعات هو هدفنا المشترك، فعلينا فورا إزالة العقوبات التي تعيق سورية من الاستقرار. ولذلك، فإننا، باسم الشعب السوري، نناشد الجمعية العامة دعم مطلبنا برفع جميع العقوبات المفروضة أثناء عهد الأسد، فورا ودون تأخير. فالإبقاء عليها لا يزيد إلا معاناة السوريين وتفاقم الأزمة الاقتصادية ومن ثم إعادة إنتاج العنف والنزاع.

وتقف سورية اليوم على مفترق طرق. لقد خطونا خطوات حاسمة نحو الاستقرار. فأفرجنا عن المعتقلين السياسيين الذين عانوا في سجون نظام الأسد. وحافظنا على مؤسسات الدولة من الانهيار. وأطلقنا حوارات وطنية. وفتحنا أبواب بلدنا بشكل غير مسبوق أمام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة، ولجنة تقصي الحقائق. ولقد تعاوننا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة أي مخلفات لبرامج النظام البائد الكيميائي.

وشكلنا حكومة جامعة وشاملة. ووحّدنا الفصائل المسلحة تحت راية جيش وطني موحد. وأبرمنا اتفاقات تاريخية مع القادة الأكراد لجنب أي نزاع مستقبلي. وحين أشعلت فلول نظام الأسد الطائفي العنف في الساحل، تصرفنا بسرعة وشكلنا لجان سلم أهلي وفرق تحقيق. وقد نال كل ذلك تم اعتراف مجلس حقوق الإنسان في قرار صادر بالإجماع الشهر الماضي.

إننا نفعل ما بوسعنا لمنع النزاع. ولكن، من دون دعم اقتصادي وسياسي حقيقي لمنع تصاعد التوترات الجديدة، تبقى جهودنا مهددة بالانهيار بسبب عوامل خارجة عن سيطرتنا.

وثمة تهديد آخر لاستقرار سورية يتمثل في استمرار العدوان والهجمات التي تنتهك سيادتنا. لقد أوضحنا جليا أن سورية الجديدة لن تكون مصدرا لعدم الاستقرار في أي طرف في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل. إلا أن الاعتداءات العسكرية المتكررة على الأراضي السورية تشكل تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي وتخل بجهودنا لتحقيق الاستقرار في بلدنا. كما أنها تغذي مظالم جديدة قد تتفاقم لتفضي إلى نزاعات أوسع.

إن هذه الاعتداءات، بما فيها الغارات الجوية والتوغلات الحدودية، تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وتهدد الاستقرار ليس في سورية فقط بل في المنطقة بأسرها. ولذلك، فإننا نحث الجمعية العامة على التصدي لهذا التهديد قبل أن يفضي زعزعة أكثر للاستقرار على المدى الطويل.

وفي الختام، أريد أن أذكر الأعضاء بأن من وقف مع سورية في أحلك أوقاتها، حين كان المستقبل قاتما كنتم أنتم، كممثلين للمجتمع الدولي، من وقف إلى جانب الحق والعدالة. واليوم، ونحن نخطو نحو فصل جديد، نطلب منكم مواصلة السير معنا قدما ليس فقط نحو العدالة بل في سعينا الدائم لتحقيق السلام ومنع الصراع، وعبر رفع العقوبات الأحادية التي أصبحت من مخلفات الماضي.

إن سورية لا يجب أن ترسم مستقبلها بمآسي الماضي، بل بالمصالحة والاستقرار، والالتزام الراسخ بعدم عودة النزاع المسلح إلى أرضنا أو إلى أي أرض أخرى. ولا يمكننا خوض هذه المرحلة لوحدنا. فمنع النزاع يتطلب دعما دوليا وتعاونا شاملا وإيمانا مشتركا بأن سورية المستقرة تخدم مصالح الجميع. فلنعمل معا لنكتب الفصل القادم لسورية، فصلا من السلام والازدهار والاستقرار، فصلا لا عودة فيه إلى الحرب. ولنعمل معا لنبني مستقبلا تعالج فيه ندوب الأمس ويلقى فيه عن كاهلنا إرث العقوبات ولنحقق معا وعد الغد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد كانيتزارو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، إضافة إلى موناكو وسان مارينو.

نرحب بالمناقشة المهمة اليوم بشأن الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، والتي تؤكد استمرار التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضمان العدالة فيما يتعلق بالجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سورية. ونود أن نشكر رئيس الآلية، السيد بوتي، على قيادته منذ توليه منصبه في أيار/مايو 2024 وعلى التقرير الحادي عشر المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/79/799).

تأتي هذه المناقشة في لحظة تاريخية بالنسبة لسورية. وعلى النحو الوارد في التقرير أيضا، كما سمعنا للتو، بعد انتهاء حكم بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، نشهد فرصة فريدة للوفاء بالتزامنا

الجماعي بتحقيق العدالة الشاملة والمساءلة، وهما شرطان أساسيان لتحقيق السلام والمصالحة المستدامين في سورية. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الإيجابية الكبيرة، بما فيها الزيارة الأولى التي قامت بها الآلية إلى دمشق في كانون الأول/ديسمبر 2024، وتواصلها الأولي البناء مع سلطات تصريف الأعمال.

وندعو الحكومة الانتقالية السورية إلى أن تأذن للآلية رسميا ببدء العمل في سورية، وفقا لولايتها. وسيكون ذلك خطوة حاسمة نحو الاستفادة إلى أقصى حد من العمل التشغيلي للآلية، بما في ذلك الحفاظ على الأدلة الحيوية المعرضة لخطر الضياع أو التلف.

ونشيد بالعمل الشامل الذي تقوم به الآلية، بما في ذلك تقريرها المفصل عن التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في ظل نظام الأسد، الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2024. ونلاحظ أيضا التقدم الكبير المحرز في التحقيقات في الجرائم المتعلقة بتنظيم داعش، لا سيما التقرير عن تجنيد تنظيم داعش للأطفال وتدريبهم واستخدامهم في الأعمال العدائية في سورية، كما نلاحظ التقدم المحرز في التحقيق في الهجمات غير القانونية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية.

ونشيد أيضا بالعمل المهم الذي تقوم به الآلية لجمع الكمية المتزايدة من الأدلة وحفظها ومعالجتها من خلال تحسين العمليات والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا الرقمية. وتضمن هذه الجهود الحفاظ على الأدلة الحاسمة الأهمية بأعلى معايير النزاهة لعمليات المساءلة الحالية والمقبلة.

ونكرر دعمنا لنهج الآلية الذي يركز على الضحايا والناجين والتزامها بالعدالة الشاملة للجميع من خلال تنفيذ استراتيجيات مواضيعية متعلقة بالمساواة بين الجنسين والتحليل، والأطفال والشباب وأهداف إقامة العدل بوجه أعم. يجب أن تكون تجارب ومنظورات جميع الضحايا والناجين في صميم جهود المساءلة. ونثني بشكل خاص على الآلية لأدائها الإيجابي فيما يتعلق بخطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتواصل الآلية القيام بدور لا غنى عنه في دعم جهود المساءلة. وتدل الزيادة المستمرة في الطلبات على الدور القيّم الذي تؤديه الآلية في السعي لتحقيق المساءلة. ونرحب باستمرار المقاضاة الناجحة في العديد من الولايات القضائية، بما في ذلك في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي يدعمها عمل الآلية. وفي هذا الصدد، نحثّ جميع الدول على تعزيز التعاون والتفاعل مع الآلية، بطرائق منها تيسير الحصول على المعلومات والأدلة وتوفير الدعم العملياتي لحماية الشهود.

وإلى جانب هذه الإنجازات، يسلط التقرير الضوء أيضاً على التحديات المستمرة التي تستدعي اهتمامنا. ويساونا قلق بالغ إزاء القيود على التمويل والموارد التي تواجهها الآلية. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة حثت الأمين العام على إدراج المزيد من الموارد اللازمة لمعالجة عبء العمل المتزايد بشكل كبير في الآلية منذ عام 2020، لم تحدث أي زيادة في موارد ميزانيتها العادية. وقد أدى استنفاد الصندوق الاستئماني في عام 2024 إلى خفض ملاك الموظفين وفرض قيود تشغيلية، مما يؤثر على قدرة الآلية على الوفاء بولايتها بفعالية، خصوصاً في هذا المنعطف الحرج. هذه هي بالفعل اللحظة المناسبة لتكثيف جهودنا الجماعية. إنها لحظة حاسمة بالنسبة لسورية، ويجب أن نزيد من دعمنا للآلية ولآليات المساءلة عموماً، باعتبارها عناصر

أساسية لنجاح العملية الانتقالية. ومن ثم فإننا ندعو جميع الدول إلى ضمان دعم الآلية بزيادة التمويل من خلال الميزانية العادية والتبرعات التكميلية.

كما نؤكد من جديد على أهمية إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونؤكد من جديد دعمنا للدعاوى التي بدأتها هولندا وكندا أمام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بانتهاكات اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وندين بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق ضد المدنيين في المنطقة الساحلية في سورية في شهر آذار/مارس، ونرحب بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الانتقالية السورية، ولا سيما إنشاء لجنة تحقيق، من أجل محاسبة الجناة بما يتماشى مع قواعد ومعايير القانون الدولي. وندعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشفافة ومحايدة في الجرائم المروعة التي ارتُكِبَت ضد المدنيين، ومنها عمليات القتل بإجراءات موجزة، لضمان تقديم الجناة إلى العدالة، بهدف منع تكرار ارتكاب هذه الجرائم وضمان أن يتمكن جميع السوريين، من دون أي نوع من التمييز، من العيش بدون خوف في سورية الجديدة. ونؤكد على أهمية حماية حقوق السوريين من جميع الخلفيات العرقية والدينية بدون تمييز.

يمثل سقوط نظام الأسد لحظة تاريخية وفرصة للشعب السوري لتقرير مستقبل بلده. وفي هذه الفترة الحرجة، يقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الشعب السوري، داخل سورية وفي جميع أنحاء المنطقة على السواء.

منذ بداية النزاع في عام 2011، شكل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكبر مانح إنساني للسوريين وقد حشد أكثر من 35.3 بليون يورو لمساعدة سورية والبلدان المجاورة لها على معالجة عواقب الحرب. كما قام الاتحاد الأوروبي مؤخراً بتعليق عدد من الإجراءات التقييدية، وذلك للمساعدة في إعادة الإعمار. وفي مؤتمر بروكسل التاسع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد مؤخراً، جمع الاتحاد الأوروبي الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين مع الجمهورية العربية السورية. وفي ذلك المؤتمر، أعدنا تأكيد دعمنا لعملية انتقالية سلمية وشاملة للجميع تقودها سورية وتتولى زمامها، يُضطَلَع فيها بالشؤون الداخلية والدولية على حد سواء في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي وتمثل العدالة والمصالحة وإعادة الإعمار عناصر أساسية فيها.

وبالتالي فإننا سنبقى في طليعة مكافحة الإفلات من العقاب في سورية، حيث ندعم الجهود الرامية إلى جمع وحفظ الأدلة على الفظائع المرتكبة، بغض النظر عمن ارتكبها. وسنواصل دعم الآلية، وكذلك عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونرحب بالتعاون فيما بين تلك الجهات الفاعلة التي تكمل بعضها بعضاً. وندعم أيضاً المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سورية.

في الختام، تتطلب هذه اللحظة الحرجة التي تمر بها سورية دعما دوليا ثابتا لآليات المساءلة والعدالة. لم تكن ولاية الآلية أكثر أهمية مما هي عليه الآن؛ ويجب أن نضمن تمتعها بالموارد والتعاون اللازمين لأداء دورها الحيوي في إرساء أسس المساءلة الشاملة.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي وبحر البلطيق الثمانية: إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وبلدي فنلندا.

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل لإقامة سورية مستقرة وديمقراطية وشاملة للجميع ومزدهرة. منذ نهاية حكم الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، أتيحت فرصة فريدة لتعزيز العدالة والحقيقة للعديد من الأشخاص الذين فقدوا أحباءهم ولضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي ارتُكبت في سورية في واحد من أكثر النزاعات المسلحة دموية في التاريخ الحديث. ويمثل سقوط نظام الأسد لحظة محورية للشعب السوري لتشكيل مستقبل بلده. ونحن نقف إلى جانب الشعب السوري ونعيد تأكيد التزامنا بدعم عملية انتقالية شاملة للجميع تقودها سورية وتتولى زمامها.

بعد 14 عاماً من الحرب الأهلية الوحشية التي اتسمت بفظائع وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ضد الشعب السوري على نطاق واسع، يتعين اغتنام فرصة تحقيق العدالة. فالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، شرط مسبق لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ويجب تقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة إلى العدالة، لا لضمان تحقيق العدالة للضحايا فحسب، بل أيضاً لمنع الانتهاكات وردعها في المستقبل.

ونرحب بحرارة بتسهيل الحكومة الانتقالية للزيارة المناسبة التوقيت لرئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، السيد روبير بوتي إلى سورية في كانون الأول/ديسمبر 2024، لضمان التعاون مع السلطات الجديدة وممثلي المجتمع المدني والتأكيد على أهمية حفظ على الأدلة.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد روبير بوتي والآلية، على النحو المبين في التقرير الحادي عشر (انظر A/79/799)، المقدم إلى الجمعية العامة اليوم، بشأن التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في سورية. تقوم الآلية، منذ إنشائها في عام 2016، بتوثيق ورصد ونشر التقارير المتعلقة بالتجاوزات والانتهاكات. إن عملها يشكل منارة أمل للعدالة والمساءلة في المنطقة. ويؤكد التوثيق الدقيق والتعاون مع الهيئات القضائية الوطنية والدولية على الالتزام الثابت بالتمسك بمبادئ القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب.

وتقدر بلدان الشمال الأوروبي وبحر البلطيق جميع الأعمال التي تضطلع بها الآلية تقديرا كبيرا. ونرحب بنهج الآلية الذي يركز على الضحايا والناجين وكذلك بتعاونها الوثيق مع المجتمع المدني. وكلاهما عاملان أساسيان للنهوض بالعدالة الشاملة للجميع وضمان أن تكون أصوات الأشخاص الأكثر تضرراً محورية في العملية. وما زلنا مؤيدين نشطين للآلية.

ونرحب بالتحضيرات لإطار التعاون مع الجمهورية العربية السورية لنشر العمليات في البلد والاضطلاع بها، بما في ذلك قرار نشر موظف اتصال والجهود المبذولة لافتتاح مكتب ميداني في دمشق. ونحن على ثقة من أن الحكومة الانتقالية السورية ستمكّن الآلية من العمل في سورية وفقاً لولايتها.

ترحب بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق بالجهود التي يبذلها كثير من الدول لسد الفجوة فيما يتعلق بالمساءلة في سورية من خلال ولاياتها القضائية الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون من أجل التوصل إلى حل شامل وطويل الأمد لتحقيق العدالة للضحايا. إن الآلية لم تُنشأ لتقوم وحدها بتحقيق هذه الأهداف. وندعو جميع الدول إلى التعاون مع الآلية في تبادل المعلومات وتزويدها بالدعم التشغيلي اللازم.

ونشجع أيضاً السلطات السورية على اتخاذ إجراءات صارمة في متابعة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في عهد نظام الأسد، بما في ذلك مساءلة الأسد. ونشجع الجمهورية العربية السورية على قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

إن إنشاء الآلية من قبل الجمعية العامة في عام 2016 تذكير هام بقدرة الجمعية على التدخل عندما يعجز مجلس الأمن أو يُحجم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويجب أن تكون الجمعية العامة على استعداد لسد الفراغ الناجم عن استخدام حق النقض، بما يتماشى مع مبادرة حق النقض.

وتظل بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق مقتنعة بأنه لا يمكن ضمان استدامة الموارد المخصصة للآلية ولا إمكانية التنبؤ بها إلا من خلال تمويل مناسب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. والتمويل الطوعي ضروري أيضا ولكنه لا يمكن أن يحل محل الاشتراكات المقررة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى كفالة حصول الآلية على الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها البالغة الأهمية.

على مدى عقد من الزمان، صدمتنا الفظائع التي ارتُكبت في سورية تحت حكم نظام الأسد وكانت مثالاً مؤلماً على حدود العدالة الدولية. ويتحتم علينا تغيير ذلك. فسورية ينبغي ألا تكون مثالاً للإفلات من العقاب بعد الآن. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية للعمل معاً والوقوف صفاً واحداً في سعينا لتحقيق العدالة.

فلنكرم ذكرى الضحايا من خلال ضمان محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم في سورية. ويمكننا بالعمل معاً أن نحدث تغييراً ونوسع نطاق دعمنا لبناء مستقبل سلمي ومزدهر لسورية، يرتكز على المساءلة والقانون الدولي.

السيدة غريغوار – فان هارين (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلدان اتحاد بنلوكس البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بالنيابة عن بلدان اتحاد بنلوكس – بلجيكا ولكسمبرغ وبلدي، مملكة هولندا – أود أن أعرب عن خالص امتناني للسيد روبير بوتي وفريقه على الإحاطة الشاملة عن أنشطة وأولويات الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 والتقدم الذي أحرزته، وعلى تقديم تقريرها السنوي (انظر A/79/799) إلى الجمعية العامة. ويأتي ذلك في مرحلة فاصلة.

ونود أيضاً أن نرحب بالتعاون بين الآلية والسلطات السورية. لقد شهدنا بارتياح كبير سقوط نظام الأسد، وندرك أن هناك العديد من الأولويات المختلفة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الآن في الطريق إلى السلام الدائم. وفي حين أن هذا التغيير في القيادة يقدم منظوراً جديداً لسورية والشعب السوري، يجب

ألا ننسى جرائم الماضي. ونحن على استعداد لدعم السلطات السورية المؤقتة في سعيها لتحقيق العدالة والمصالحة.

لقد رحبت بلدان اتحاد بنلوكس بإنشاء لجنة العدالة الانتقالية. وبالتعاون مع شركائنا في المجتمع الدولي، سنظل ثابتين على التزامنا بالمساءلة والعدالة الانتقالية كشرطين أساسيين للاستقرار السياسي والسلام المستدام. وفي هذا السياق، يساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار أعمال العنف في مناطق مختلفة من سورية، وعلى الأخص في المنطقة الساحلية في سورية، في أوائل شهر آذار/مارس. ويجب مساءلة الجناة وفقاً للقواعد والمعايير الدولية.

وتؤكد بلدان اتحاد بنلوكس على أهمية مواصلة الجهود الوطنية والدولية لضمان المساءلة عن الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد. ومن الأمثلة على الجهود الدولية عندما دفعت مملكة هولندا في عام 2022، وانضمت إليها كندا، بمسؤولية سورية عن انتهاكات لحقوق الإنسان، بموجب القانون الدولي، بسبب انتهاكها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونرحب بالزيارة التي قام بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى دمشق في وقت سابق من هذا العام والمناقشة التي أجراها مع السلطات المؤقتة حول مكافحة الإفلات من العقاب. ولا يزال عمل الآلية بالغ الأهمية لضمان تحقيق العدالة. ومن خلال التعاون المكثف مع منظمات المجتمع المدني السورية، وبطرق أخرى، أثبتت الآلية أنها كيان يضمن أن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية لن تُنسى ولن تمر دون عقاب.

كما تود بلدان اتحاد بنلوكس أن تثني على التعاون بين الآلية والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. ونؤيد قرار رئيسي المؤسستين، إلى جانب لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بالتعاون وتجنب الازدواجية في العمل، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات التي تحتفظ بها الآلية مع والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. وأود أن أؤكد مجدداً أننا حتى الآن ندعم بشكل كامل التعاون الإيجابي بين السلطات السورية المؤقتة والآلية، ونتمنى أن يستمر هذا التعاون البناء ويتجسد على نحو أكبر في المستقبل.

لقد كانت بلدان اتحاد بنلوكس من أشد المؤيدين للآلية منذ إنشائها. وسنواصل دعوة جميع الدول للتعاون مع الآلية ودعمها لضمان جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم الخطيرة وتحليلها وحفظها للمحاكمات المقبلة. فإن كان هناك وقت للقيام بذلك، فهو الآن.

السيد البناي (الكويت): بدايةً، يسرني أن أرحب بمعالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، متمنين له دوام التوفيق والسداد في مهام عمله. ولا يفوتني الإعراب عن التقدير للسيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، على جهوده في إعداد التقرير السنوي الحادي عشر المعروض أمامنا اليوم.

وأتشرف بأن ألقي هذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تشدد دول المجلس على مفصلية ومحورية العدالة الشاملة والانتقالية في سياق تحقيق المصالحة الوطنية والوقاية من النزاعات المسلحة، إذ توفر مساراً هاماً ضامناً لتحقيق العدالة ومنع تكرار تلك الانتهاكات في المستقبل. وفي هذا السياق، ورغم المبادرات الإقليمية والدولية الحميدة الهادفة إلى خلق بيئة مواتية في سبيل معالجتها، تؤكد دول المجلس أن العدالة الشاملة والانتقالية في سورية لا يمكن تحقيقها دون تلبية احتياجات وتطلعات الشعب السوري، علاوة على تقديم كافة أوجه الدعم الإنساني والاقتصادي وبناء قدرات الدولة السورية، لا سيما في ظل استمرار الأوضاع المتردية في سورية بالتأثير بشكل خطير على جهود الاستجابة الإنسانية، حيث من المتوقع أن ينخفض عدد موظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بنسبة 30 في المائة في سورية، بالإضافة إلى مواجهة 50 في المائة من مراكزها المجتمعية الـ 122 خطر الإغلاق بحلول الصيف المقبل، ومواجهة العديد من المنظمات غير الحكومية، خاصة في شمال شرق سورية، نقصاً حاداً في التمويل، مما يهدد بإغلاق مستشفيات تخدم أكثر من 000 200 سوري في محافظة دير الزور، ونفاذ التمويل عن أكثر من 170 منشأة صحية في الشمال الغربي بنهاية الشهر المقبل، الأمر الذي يؤكد بشدة الحاجة الماسة والملحة للمزيد من الدعم لسورية.

تؤكد دول المجلس على أن استمرار الجزاءات المفروضة على سورية يعرقل تلبية طموحات الشعب السوري في تحقيق التنمية وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار، مجددين دعوتنا في هذا السياق إلى تمكين سورية اقتصادياً ورفع الجزاءات عنها، كما ندعو كافة الشركاء والدول والمنظمات المعنية إلى تقديم كافة وسائل الدعم للشعب السوري الشقيق، مؤكدين على استمرار دول المجلس في تقديم المساعدات الإنسانية لسورية، مجددين ترحيبنا بالخطوات التي تم اتخاذها لتأمين سلامة المدنيين وحقن الدماء، وتحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية ومقدراتها، وقرار حل الميليشيات والفصائل المسلحة، وحصر حمل السلاح بيد الدولة، باعتبار هذه الخطوات ركائز رئيسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في سورية واستعادتها لدورها الإقليمي ومكانتها الدولية.

ختاماً، تجدد دول المجلس دعمها للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار والحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها بما يحقق تطلعات الشعب السوري، وصولاً إلى سورية أكثر استقراراً ورفاهية. مؤكدين على أهمية الالتزام الكامل بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، واحترام مقاصد القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، داعين إلى ضمان ترسيخ مبدأ المساءلة في تصميم أي عملية مصالحة وطنية، فالمجتمع الدولي اليوم أمامه فرصة تاريخية لكسر هذه الحلقة الآسنة من العنف المتفشي بشكل نهائي وعلى نحو حاسم في الجمهورية العربية السورية وشتى مواقع النزاع المسلح.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): ترحب كوستاريكا بالتقرير الحادي عشر المقدم من الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (انظر A/79/799). ونشكر السيد روبير بوتي وفريقه الموقر على عملهم الدقيق والمضني خلال العام الماضي.

لقد فتح سقوط نظام بشار الأسد فصلاً جديداً من العدالة لشعب عانى كثيراً. وتمثل الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس الآلية إلى دمشق في كانون الأول/ديسمبر 2024 فرصة غير مسبوقة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزز احتمالات المساءلة الفعالة عن جميع الانتهاكات الأكثر خطورة للقانون الدولي التي وقعت على الأراضي السورية.

وعند هذه المرحلة الفاصلة من تاريخ سورية، أود أن أطرح بعض الأفكار حول ماضي الآلية وحاضرها ومستقبلها.

إن إرث الآلية مكتوب بالفعل بحبر العدالة الذي لا يمحى. وعلى مدى العقد الماضي، سمح عملها الدقيق في الجمع والتصنيف للمحاكم في 16 ولاية قضائية حول العالم بإجراء محاكمات في جرائم التعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سورية. وأُحرز تقدم قضائي كبير بشكل خاص في عدد كبير من الدول. ولا يمثل كل ملف جنائي تم جمعه دليلاً قضائياً فحسب، بل يمثل أيضاً إمكانية معرفة الحقيقة لأولئك الذين فقدوا كل شيء إلا حقهم في العدالة.

ونلاحظ بأمل الانفتاح الذي أبدته السلطات المؤقتة في الجمهورية العربية السورية حتى الآن. وتناشد كوستاريكا بشدة السلطات المؤقتة في الجمهورية العربية السورية أن تواصل حوارها مع الآلية وتعمقه وأن تيسّر عملها في الأراضي السورية للحصول على الأدلة وتسجيلها وحفظها في جميع حالات الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

وترسي عملية التوثيق الدقيقة هذه الأساس لمستقبل من المصالحة. إن جمع البيانات والشهادات يفيد الضحايا وعائلاتهم مباشرة ويوفر لهم سبيلاً إلى العدالة – عدالة يستحقونها بشدة. كما تعزز هذه المجموعة من الأدلة عمل المحاكم الدولية في العديد من القضايا المفتوحة في جميع أنحاء العالم.

ولكي يستمر هذا العمل الحيوي دون انقطاع، توجه كوستاريكا نداءً عاجلاً إلى الجمعية. يجب ضمان المستقبل المالي للآلية دون تأخير. فمن الضروري توفير التمويل اللازم لعملها الهام، ولا سيما من أجل إنشاء مكتب دائم في دمشق لتسهيل عمليات الآلية والسماح بجمع الأدلة ورقمنتها قبل أن يدمرها الزمن بشكل لا رجعة فيه. وهذا ليس استثماراً اختيارياً، بل هو واجب أخلاقي وقانوني وعملي لا يمكن تجاهله أو تأجيله إذا كنا ملتزمين حقاً بالعدالة.

وترحب كوستاريكا أيضاً بتنسيق الآلية مع منظمات المجتمع المدني ومع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الهيئة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، التي تترأسها السيدة كارلا كينتانا، والتي ستنقل إلى الشعب السوري تجربة لا تقدر بثمن من منطقتنا في أمريكا اللاتينية، وهي تجربة في درب مؤلم لكشف حالات الاختفاء القسري وتسليط الضوء عليها.

ومنذ إنشاء الآلية، كررت كوستاريكا التزامها الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب. إن الفظائع التي ارتكبت في سورية منذ عام 2011 لا يمكن ولا يجب أن تمر دون عقاب. والضحايا وعائلاتهم لا يستحقون العدالة فحسب؛ بل يستحقون كرامة تضميد الجراح التي خلّفتها سنوات من المعاناة التي لا توصف. إن كلَّ شهادة موثقة وكلَّ دليل محفوظ خطوةٌ نحو تضميد جراح أمة ممزقة.

وللشعب السوري الحق غير القابل للتصرف في كتابة فصل جديد من تاريخه: عملية مصالحة وطنية حقيقية، ومستقبل يكون فيه السلام المستدام والعدالة الشاملة والتقدم الشامل واقعاً يومياً وليس مجرد تطلعات.

ودعم كوستاريكا للآلية يتخطى الاعتبارات الدبلوماسية. إنه يجسد قناعتنا العميقة بأن العدالة ليست ترفاً يمكن تأجيله، بل هي الأساس الذي يجب أن يُبنى عليه أي سلام دائم.

السيدة آل ثاني (قطر): أود بداية الترحيب بمعالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، وشكر معاليه علي مشاركته الهامة في جلسة اليوم التي تعكس اهتمام الحكومة السورية بالتعاون الفعال مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. كما نشكر السيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة على عرض التقرير الحادي عشر (انظر A/79/799)، معربين عن التقدير له ولفريقه على جهودهم المهمة.

كما ننضم لبيان دولة الكويت المقدم نيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تعد مسألة منع النزاعات المسلحة ركيزة أساسية في السياسة الخارجية لدولة قطر وتسعى إلى تحقيقها من خلال العديد من جهودها الدولية سواء في مجال الوساطة أو الدبلوماسية الوقائية وكذلك من خلال دعم العدالة والمساءلة. وفي هذا السياق، قامت دولة قطر بدور ريادي إلى جانب إمارة ليختنشتاين في الجهود التي أدت إلى إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة وفقاً للقرار 248/71.

وتكتسي الآلية الدولية المحايدة المستقلة اليوم أهمية خاصة بوصفها كياناً أساسياً يدعم ويعزز جهود المساءلة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة. وعليه، نرحب بما أشار إليه التقرير حول استجابة الآلية للتطورات الإيجابية في سورية بما في ذلك من خلال القيام في كانون الأول/ديسمبر الماضي بزيارة ميدانية إلى سورية هي الأولى بعد ثمان سنوات من تأسيسها، وإجراء اتصالات إيجابية ومناقشات بناءة. وفي هذا الخصوص، نشيد بما تبديه الحكومة السورية من تجاوب وتعاون بناء مع الآلية الدولية في إطار التزام الحكومة الواضح بالعدالة والمساءلة، وهو يسهل على الآلية أداء الولايات المنوطة بها. هذا إضافة إلى ما تقوم به الحكومة السورية من خطوات عملية وملموسة للانخراط والتعاون مع مختلف الهيئات الدولية والأممية، مما يدل على الرغبة في أداء دور إيجابي على مختلف المستويات لضمان الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان.

ونرحب بالتقدم الذي تحرزه الآلية الدولية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية، لا سيما تعزيز القدرة على التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات والأدلة المعقدة ومعالجتها وتحليلها في إطار مسارات التحقيقات الاستراتيجية وإيلاء الأولوية لضمان سلامة البيانات ودقتها. ونرحب باستمرار التفاعل مع المجتمع المدني ومختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة لدعم أنشطة الحفظ والجمع والتحليل، وكذلك التعاون مع الهيئات الدولية المعنية، لا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاستفادة من محفوظات بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والتواصل مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص

المفقودين في الجمهورية العربية السورية. كما نشيد بإعادة تأكيد الآلية الدولية التزامها بالعدالة الشاملة للجميع ومبدأي الحياد والاستقلال واتباع نهج محوره الضحايا والناجون.

ختاماً، نعيد تأكيد التزام دولة قطر بمواصلة دعم الآلية الدولية انطلاقاً من التزامها بمبدأي المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الأساسية وانتهاكات القانون الدولي وكذلك دعمها للحكومة السورية الشقيقة ودعم الشعب السوري الشقيق في تحقيق تطلعاته نحو إحلال العدالة وسيادة القانون والمصالحة والاستقرار والسلام المستدام.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما عرضت من على هذا المنبر، في كانون الأول/ديسمبر 2016، النص الذي اعتُمد بوصفه القرار 248/71 الذي يقترح إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، والتي سرعان ما أصبحت تعرف باسم الآلية الدولية المحايدة المستقلة، قوبل الاقتراح بمقاومة شديدة من وفد الجمهورية العربية السورية آنذاك وعدد قليل من الوفود الأخرى، ولا سيما الاتحاد الروسي (انظر A/71/PV.66). سادت آنئذ، وبقدر أكبر في السنوات المقبلة، الإرادة السياسية للأعضاء لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية. لقد تم إنشاء الآلية بنجاح وفعالية عملية كبيرة، وسرعان ما تم نقل تمويلها إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة.

نشهد اليوم ولأول مرة دعم سورية الذي أعرب عنه وزير الخارجية الشيباني، وهي لحظة تاريخية بحق للجمعية العامة ولشعب سورية ولقضية العدالة. إن رؤية هذا التعبير عن الدعم لسيادة القانون أمر يبعث حقا على الرضا ولا يمكن أن يكون أنسب توقيتا.

لقد شهدنا سنوات طويلة من الفظائع الجماعية وارتكاب أخطر الجرائم في سورية. لقد قُتل مئات الآلاف من المدنيين، وفرّ الملايين من منازلهم بحثًا عن الأمان، وتُرك عدد لا يحصى من العائلات في حالة من عدم اليقين المهلك لعدم معرفة مصير أحبائهم المفقودين. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ونرحب بوجود رئيسة المؤسسة، السيدة كارلا كينتانا، في هذه القاعة اليوم.

ونرحب بنهاية نظام بشار الأسد في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2024، الذي تسبب حكمه في معاناة لا توصف لسورية وشعبها. وفي لحظة التغيير المهمة هذه، نؤكد مرة أخرى على حق الشعب السوري في العيش بسلام وحرية في بلد يحكمه بنفسه ولنفسه.

يجب أن يتحقق السلام المستدام في سورية من خلال عملية يملك السوريون زمامها ومدعومة من الأمم المتحدة ترتكز على التنوع واستيعاب الجميع. إن الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وإرثها الثقافي الغني هما عنصران أساسيان لتحقيق سلام طويل الأمد، وهو ما يستلزم حماية حقوق جميع الأقليات ومشاركة المرأة بشكل فعال على جميع مستويات صنع القرار، بما يعكس التنوع الكامل للمجتمع السوري.

ومن أجل دعم مستقبل من العدالة والمصالحة والحرية لسورية، فإن المساءلة عن الجرائم الأكثر خطورة أمر بالغ الأهمية في هذه الفترة الانتقالية. توفر نهاية نظام الأسد فرصة فريدة من نوعها للنهوض بالعدالة والوفاء بالتزامنا المشترك بتحقيق المساءلة الشاملة. وتضطلع الآلية الدولية المحايدة المستقلة، إلى جانب آليات المساءلة الأخرى، بدور حاسم في سياق سريع التغير، ينطوي على خطر كبير من احتمال تدمير الأدلة وضياع فرص تحقيق العدالة. يجب أن نغتنم هذه اللحظة التي لم تصبح فيها العدالة ضرورية فحسب، بل ويمكن أخيراً تحقيقها بطرق لم تكن موجودة منذ سنوات عديدة، وكذلك للتعبير عن دعم السلطات في سورية، من خلال النظر في الرفع التدريجي للجزاءات التي لا تزال قائمة.

ونرحب بالجهود التعاونية التي بذلتها السلطات السورية مؤخراً من أجل ضمان وجود الآلية الدولية المحايدة المستقلة على الأرض ونشجع على التطوير الفوري لقدراتها التشغيلية. لقد استجابت الآلية لطلب غير مسبوق من السلطات القضائية المختصة، استنادا إلى ما أحرزته من تقدم في مجال التحقيقات، لكي تقدم مجموعة متزايدة من الخدمات في مجال التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. وتشيد ليختنشتاين بعمل الآلية حتى الآن ونشكر السيد روبير بوتي على قيادته القديرة.

وإدراكًا منا لأهمية عمل الآلية، فقد ساهمنا بمبلغ 000 150 دولار أمريكي في تمويل الآلية الدولية المحايدة المستقلة في أواخر عام 2024. وقد فعلنا ذلك نظراً للفرصة الاستثنائية التي أتيحت لنا، في حين أننا سنواصل المطالبة بتلبية احتياجات الآلية من الميزانية العادية. لقد كان المسار في الآونة الأخيرة سلبياً وأجبر الآلية على تقليص الخدمات الأساسية، بما في ذلك انخفاض الطلبات على المواد التحليلية ومشاركة الشهود. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساعدة في سد الفجوة التمويلية الكبيرة لضمان أن الآلية في وضع أقوى للاستجابة بفعالية للمطالب المتزايدة ودعم إحراز تقدم حقيقي نحو المساءلة والسلام الدائم في سورية.

السيد غايسلر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. نتقدم بخالص الشكر للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ورئيسها السيد روبير بوتي على مشاركتهم المستمرة وتفانيهم في تحقيق العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية. ونعرب عن امتناننا الكبير لما بذله من جهود في سبيل النهوض بعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولتقديمه التقرير الحادي عشر والأخير (انظر A/79/799) الذي يؤكد التقدم المحرَز. ونعرب عن امتناننا أيضا للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية المنشأة حديثاً ورئيستها السيدة كارلا كينتانا.

تعطي نهاية نظام الأسد فرصة غير مسبوقة لإحداث تغيير دائم. وستكون العدالة الانتقالية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، ضروريين لتحقيق السلام المستدام والمصالحة في سورية. ونواصل دعمنا الكامل لعملية انتقال سياسي يقودها السوريون ويملكون زمامها. ويجب أن يكون مستقبل البلد بين أيدي جميع السوريين، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو دينهم أو نوع جنسهم. ونرحب بشدة

بتفاعل سورية البنّاء مع الآلية ولا نزال مقتنعين بأن التعاون الوثيق بين الآلية وسورية قد يؤدي دورا رئيسيا في إنجاح عملية العدالة الانتقالية.

وتمكنت ألمانيا، التي تدعم الآلية منذ إنشائها، بفضل المساهمات الكبيرة المقدَّمة للآلية من تحريك دعاوى جنائية ضد أفراد في نظام الأسد على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. ونعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا للتعاون الوثيق بين الآلية والمدعي العام الاتحادي الألماني ونلتزم بمواصلة العمل معًا بشأن القضايا المعلقة. وتكرر ألمانيا تأكيد دعمها السياسي والمالي الثابت للآلية الدولية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها وتتعاون بالكامل مع الآلية.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للسيد روبير بوتي على إحاطته التي قدمها بصفته رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

يجب أن يُنظر إلى انهيار نظام الأسد على أنه فرصة لبناء مجتمع يمكن أن ينعم فيه جميع السوريين بحقوق الإنسان الأساسية والكرامة والحرية والازدهار، وليس بداية لجولة جديدة من الاضطرابات والمآسي. ونحث بقوة جميع الأطراف على الوقف الفوري للعنف والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويساورنا بالغ القلق إزاء فقدان العديد من الأرواح، بما في ذلك أرواح المدنيين، وتدهور الحالة الإنسانية. وتحث اليابان جميع الأطراف المعنية على أداء دور بنّاء في تعزيز حل سياسي شامل للجميع من خلال الحوار بين أبناء الشعب السوري. وفي ضوء الحالة الراهنة في سورية، أود أن أوضح ثلاث نقاط بشأن الآلية.

أولاً، يجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة، بما في ذلك أفراد نظام الأسد وتنظيم داعش. ولا يتضح حتى الآن ما إذا كانت الحالة السياسية الجديدة في سورية ستفضي إلى تعزيز الالتزام بالمساءلة عن الجرائم الخطيرة، ولكن لا يمكن في غياب العدالة الانتقالية تحقيق المصالحة ولا تحقيق وئام وطني حقيقي. ولذلك، أصبح الآن دور الآلية في جمع الأدلة وحفظها أهم من ذي قبل.

ثانياً، نرحب باتخاذ الآلية إجراءات سريعة بعد ما طرأ من تغيير سياسي وبتمكنها من دخول دمشق لأول مرة وإجراء مشاورات مع السلطة المؤقتة. وننتظر بفارغ الصبر أن تمنح السلطةُ الآلية على وجه السرعة الإذن الرسمي لتمارس أنشطتها. ولا يمكن أن تنجز الآلية مهمتها بدون تعاون السكان المحليين، بمن فيهم الضحايا والمجتمع المدني، ونأمل أن تتمكن الآلية من مواصلة اتباع نهج مرتكز على الضحايا.

ثالثا، مع أننا ندرك الآمال الكبيرة المعقودة على الآلية، ينبغي أيضا أن نعالج التحديات المالية التي تواجه منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفي هذا الصدد، يوصى بشدة بتجنب تكرار الآلية لعمل الآليات المعنية بالمساءلة عموما. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الآلية للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ونتوقع استمرار الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة بوجه عام.

في الختام، ستواصل اليابان دعم المبادرات ذات الصلة التي تهدف إلى تحقيق السلام المستدام من خلال عملية سياسية شاملة وجامعة في سورية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). لقد دعمت اليابان على الدوام الشعب السوري وستواصل تقديم المساعدة المصممة خصيصا لتلبية احتياجاته.

اللورد كولينز (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد روبير بوتي على الإحاطة والمناقشة اليوم. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية الشيباني في الجمعية العامة. ويرسل حضوره هنا اليوم إشارة قوية بوجود فرص أمام سورية من أجل رسم مستقبل أكثر أمنا وسلاما وازدهارا.

أود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالتقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي في سورية منذ سقوط نظام الأسد. ويشمل ذلك تشكيل حكومة سورية جديدة والتزامها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية. ونرحب أيضا بالخطوات الهامة المتخَذة منذ كانون الأول/ديسمبر 2024 من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي بين أبناء الشعب السوري. ويشمل ذلك توافق الآراء الأول من نوعه بشأن القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان 25/58) الذي أيدته الحكومة السورية والتزامات الحكومة السورية بإنشاء لجان وطنية لتناول العدالة الانتقالية والأشخاص المفقودين والأسلحة الكيميائية. بيد أن الأحداث المروعة التي وقعت في المناطق الساحلية في شهر آذار/مارس تذكرنا باستمرار وجود تحديات كبيرة تعترض مواجهةَ إرث 14 عاما من الحرب والوحشية والشروعَ في عملية تساعد جميع المتضررين على إنهاء معاناتهم.

ثانياً، نثني على الآلية للتقدم القيّم الذي أحرزته منذ شهر كانون الأول/ديسمبر للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى المساءلة. ويدل حجم الوثائق والمقابلات مع الشهود التي جمعها فريق الآلية على تفانيه الدؤوب في توفير قاعدة أدلة موثوقة تُستخدم مستقبلا في الملاحقات الجنائية. ويشكل أيضا تعيين موظف اتصال للآلية في دمشق مثالا واعدا على التعاون بين الأمم المتحدة وسورية. ونحث جميع الأطراف على العمل بشكل تعاوني لضمان حصول الناجين على العدالة التي يطالبون بها ويستحقونها.

ثالثاً، اضطلعت المملكة المتحدة بدور ريادي في دعم جهود المجتمع الدولي والمجتمع المدني في مجال المساءلة في عهد نظام الأسد ولا نزال ملتزمين بالسعي إلى تحقيق المساءلة من أجل الضحايا والناجين والعائلات في سورية. ولهذا السبب، لا نزال نرى أن الآلية عنصر حاسم في عمليات العدالة الانتقالية التي يقودها السوريون في المستقبل. ونفخر بمشاركتنا في تقديم قرار الجمعية العامة الذي أنشئت بموجبه هذه الآلية في عام 2016 (القرار 248/71) ولا نزال ملتزمين بضمان حصولها على ما تحتاجه من دعم سياسي وولاية تشغيلية لتحقيق النجاح. وقد خصصت المملكة المتحدة هذا العام لشركائها تمويلا إضافيا قدره 940 000 دولار لدعم جمع الأدلة وحفظها بفعالية. ونشكر الآلية على إسهامها في مكافحة الإفلات من العقاب وعلى إسماع أصوات الناجين من خلال عملها.

وستواصل المملكة المتحدة دعم الحكومة السورية وشعبها في جهودهما بشأن المصالحة والمساءلة لضمان مستقبل مستقر ومزدهر للشعب السوري.

السيدة ني مويرتشيرتاي (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا بيان الاتحاد الأوروبي وتضيف ما يلي:

تشكر أيرلندا السيد بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، على إحاطته المفيدة اليوم وعلى قيادته منذ توليه منصبه في أيار/مايو 2024.

تأتي هذه المناقشة في لحظة تاريخية بالنسبة لسورية. وترحب أيرلندا بسقوط نظام الأسد والخطوات التي اتخذتها السلطات الانتقالية حتى الآن نحو عملية انتقالية شاملة للجميع، بما في ذلك الاتفاقات مع الطائفتين الكردية والدرزية، وتوقيع دستور مؤقت وإعلان حكومة انتقالية. كما نرحب بنتائج مؤتمر بروكسل التاسع، الذي شهد تعهدات بتقديم 5,8 بليون يورو كمساعدات إنسانية لدعم تعافي سورية. وستواصل أيرلندا دعم الشعب السوري، ويسُرُها أن تعلن عن تعهدها بتقديم 21,8 مليون يورو هذا العام.

كما ستواصل أيرلندا دعم الجهود المبذولة في مجال المساءلة. وهناك الآن فرصة حقيقية، للمرة الأولى منذ بدء ظهور الأدلة على الجرائم الفظيعة في سورية، لضمان تحقيق العدالة والمساءلة الشاملتين. وتشارك أيرلندا الأمين العام التزامه بمساعدة السوريين على بناء بلد تكون فيه المصالحة والعدالة والحرية والازدهار حقائق مشتركة للجميع.

وتشيد أيرلندا بالآلية لما تقوم به من عمل أساسي في جمع الأدلة على الجرائم الدولية المرتكبة في سورية. وعلى الرغم من فشل مجلس الأمن في إحراز تقدم في تحقيق المساءلة في سورية، فإن الآلية تؤدي دوراً أساسياً من خلال دعم التحقيقات والملاحقات القضائية في الولايات القضائية الوطنية. ونكرر دعوتنا السابقة لمجلس الأمن بإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب أيرلندا بالمشاركة الأولية البناءة بين الآلية وسلطات تصريف الأعمال وتتطلع إلى مزيد من التعاون بين السلطات والآلية. ويمكن لهذا التعاون المستمر أن يعزز العمل التنفيذي للآلية، بما في ذلك صون الأدلة وفقاً للمعايير الدولية، وكذلك مواصلة دعم المبادرات المحلية لتحقيق المساءلة.

ويؤكد التقرير الحادي عشر للآلية (انظر A/79/799) أن طلبات المساعدة المقدمة إليها قد استمرت في الازدياد، بما في ذلك منذ انتهاء حكم الأسد في سورية في كانون الأول/ديسمبر 2024. وتثني أيرلندا على الطريقة التي تطورت بها الآلية للاستجابة للطلب المتزايد وعلى الإسهام المهم الذي تقدمه في السعي لتحقيق المساءلة.

لقد تسبب النزاع في سورية في مشقة ومعاناة هائلتين، يشعر بحدّتها النساء والأطفال وكبار السن. وتكرر أيرلندا دعمنا لالتزام الآلية بنهج يركز على الضحايا والناجين، ويضع تجارب ووجهات نظر جميع الضحايا والناجين في صميم جهود المساءلة. ونرحب كذلك بالتزام الآلية بالحوار والتعاون الفعالين مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تقدم مساهمات حاسمة في جميع مجالات عمل الآلية.

ولا نزال نؤيد تقديم التمويل الكافي للآلية من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونؤيد بقوة طلب الآلية زيادة التمويل لمعالجة الزيادة الكبيرة في عبء العمل الذي تتحمله الآلية، بما في ذلك نتيجة للتغيير الأخير في الحكومة. إن زيادة الموارد ضرورية لتمكين الآلية من مواصلة عملها الاستقصائي والتحليلي وفقاً لولايتها، ولا سيما في ضوء ما يتوفر حالياً في سورية من فرص كبيرة لجمع الأدلة.

في الختام، تظل أيرلندا ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سورية. إن تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة للضحايا والناجين أمر ضروري من أجل تحقيق المصالحة وبناء سورية يعمها السلام والتوصل إلى حل حقيقي للنزاع بروح قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

السيد كوسلر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا بيان الاتحاد الأوروبي.

وترحب النمسا بالمناقشة التي جرت اليوم بشأن الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ونشكر السيد روبير بوتي وفريقه على التقرير الحادي عشر للآلية (انظر A/79/799).

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن نظامنا الدولي يجب أن يستند إلى القانون الدولي، ومن ركائزه الأساسية المساءلة عن أخطر الجرائم المشمولة في القانون الدولي. فبدون المساءلة لن يكون هناك عدالة للضحايا وبالتالي لن يكون هناك سلام مستدام أو مصالحة مستدامة. ولهذا السبب، يكتسي عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة أهمية بالغة.

إننا نشهد تغيراً كبيراً في الجمهورية العربية السورية بعد انتهاء حكم الأسد، ونرحب بشدة بزيارة وزير الخارجية الشيباني إلى نيويورك وتبادل الحديث مع العديد من زملائنا ومعنا اليوم. ويوفر هذا التغيير في سورية فرصة كبيرة للآلية لتكثيف دورها في المساهمة في عملية المساءلة التي أصبحت ممكنة الآن من أجل سورية، وفي سورية، لأول مرة منذ عقود.

لقد قوبلت الزيارة الأولى للآلية إلى الجمهورية العربية السورية في كانون الأول/ديسمبر 2024 بتوقعات كبيرة من جانب الضحايا وعائلاتهم، ونحن نشاركهم آمالهم وتوقعاتهم بأن تواصل الحكومة المعينة حديثاً تبادلها المثمر مع الآلية. ومن الناحية العملية، ينبغي السماح للآلية رسمياً ببدء العمل في الجمهورية العربية السورية بما يتماشى مع ولايتها. علاوة على ذلك، نرى وجاهة في إنشاء مكتب ميداني للآلية الدولية المحايدة والمستقلة في دمشق، وذلك للوصول بعملها التنفيذي إلى أقصى ما يمكن تحقيقه. وفي هذا الصدد، نرحب بالاعتماد التوافقي الأخير لتجديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة للجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بدعم من السلطات السورية.

تحرص النمسا على توفير بيئة آمنة ومستقرة لجميع السوريين داخل البلد. وكما يعلم المندوبون أننا نستضيف عدداً كبيراً جداً من اللاجئين السوريين في النمسا، وبالتالي فإننا نلتزم التزاماً حقيقياً للغاية بمستقبل عادل وسلمي وشامل للجميع، والتزامنا بالمساءلة يستند إلى ذلك.

وقد ساهمت الآلية الدولية المحايدة المستقلة حتى الآن مساهمة كبيرة ومفيدة في جمع الأدلة وإعادة التكييف القانوني للجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ويجب أن يستمر هذا العمل، ولكن بالنظر إلى التطورات الأخيرة، بما في ذلك المذابح ضد المدنيين في المنطقة الساحلية، فمن الواضح أن الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسورية يجب أن يكون لها ولاية تشمل أيضاً ما سيحدث. ويجب التحقيق في جميع الجرائم بسرعة وشفافية وتقديم مرتكبيها للعدالة. وفي هذا الصدد، يطيب لنا أن ننوه بالجهود المبذولة من جانب حكومة تصريف الأعمال لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة وكذلك – كما أوضح الوزير اليوم – بتمديدها مؤخراً، ونأمل أن تتعاون تلك اللجنة أيضاً مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

واستمرت النمسا في دعمها القوي للآلية الدولية المحايدة والمستقلة منذ إنشائها، وهذا الدعم لا يقتصر على الناحية السياسية. فقد قدمنا دعماً مالياً مستمراً على مدى السنوات الماضية بما يشمل تقديم تبرعات للآلية. ونهدف، على الرغم من قيود الميزانية، إلى القيام بذلك مرة أخرى هذا العام. وكان إدراج الآلية في الميزانية العادية للفترة 2020–2021 خطوة مهمة، ونعتقد أن التمويل ينبغي أن يأتي بأكمله من الميزانية العادية في المستقبل.

وتظل المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي من أولويات السياسة الخارجية النمساوية على نحو ما آمل أن أكون قد أوضحت اليوم.

السيد شراير (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب الولايات المتحدة عن امتنانها للسيد روبير بوتي والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 على عملهم الحاسم في تعزيز العدالة والمساءلة في سورية.

يتطلب الاستقرار في سورية محاسبة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت على مدى السنوات الـ 14 الماضية وتوفير العدالة الفعلية للضحايا. وحتى من دون الوصول إلى البلد، فقد قطعت الآلية الدولية المحايدة المستقلة على مدى السنوات الثمانية الماضية خطوات ملحوظة في جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وقد دعم هذا العمل المحاكمات التاريخية التي أدانت مسؤولين في النظام وعناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بارتكاب جرائم حرب. ومع خروج الأسد من سورية، باتت هناك الآن فرصة تاريخية أمام الآلية الدولية المحايدة المستقلة لتوسيع نطاق هذه الخطوات والوفاء بولايتها على نحو أكثر شمولاً.

لقد رحبنا بإتاحة السلطات المؤقتة دخول الآلية الدولية المحايدة المستقلة إلى سورية للمرة الأولى. ولا بدّ من استمرار الوصول إلى هذه الأماكن من أجل التوثيق العاجل للأدلة على انتهاكات النظام وحفظها لدعم جهود المساءلة الجارية والمستقبلية. ونحث السلطات المؤقتة على منح الآلية الدولية إمكانية الوصول المستمر وغير المقيد إلى البلد ودعم ولايتها. إن المساءلة في سورية تتطلب جهداً جماعياً، ونحن نشجع السلطات المؤقتة وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني السوري على التنسيق الفعال.

وتؤيد الولايات المتحدة استمرار عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة وتحثّ الدول الأعضاء على تمويل الآلية في ظل تزايد الطلبات على المساعدة خلال هذه الفرصة السانحة لتشكيل سورية الجديدة.

إن العدالة والمساءلة الهادفة أمران حاسمان لمنع الفظائع، مثل تلك التي رأيناها في الساحل، وبناء سلام مستدام في البلد التي يشوبها العنف المزعزع للاستقرار. لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لإعادة التأكيد على ولاية الآلية الدولية المحايدة المستقلة ودعم هذا العمل الحاسم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدماً في المناقشة، يذكر الأعضاء أننا سنستمع، كما أُعلن في يومية الأمم المتحدة، إلى خطاب فخامة السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي، في الجلسة العامة السادسة والستين. وبعد الخطاب، ستُستأنف الجلسة العامة الخامسة والستون لمواصلة النقاش.

عُلقت الجلسة الساعة 11/55 واستؤنفت الساعة 12/30.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيد بارو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة. ولهذا السبب، لا يمكن أن تمر الجرائم التي لا تُحصى والتي يعجز عنها الوصف التي ارتكبها بشار الأسد ونظامه الوحشي دون عقاب. ولا يمكن أن تكون هناك عدالة من دون حقيقة. ولهذا السبب، وعلى الرغم من مشاعر العاطفة والاشمئزاز والرعب التي تتملكنا، يجب أن ننظر إلى الفظائع التي ارتكبها النظام ضد الشعب السوري بأعين مفتوحة.

ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة من أجل 000 500 سوري قُتلوا و 000 15 طفل قُتلوا أو أصيبوا منذ القمع الوحشي لثورة عام 2011. ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة لآلاف النساء والأطفال والرجال الذين اختنقوا بغاز السارين، وهو سم استخدمه النظام على نطاق واسع ضد شعبه. ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة لضحايا أعمال الاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي والتعذيب والحملة البشعة من جانب نظام بشار الأسد. ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة للسوريين الذين هُجروا وذُبحوا في حلب وإدلب والغوطة الشرقية. ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة للطابور الطويل من الظلال المشوهة في زنزانات سجن صيدنايا – معسكر التعذيب والمسلخ البشري المصمم للإبادة. ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة لضحايا المكبس المروع – أداة الموت التي رأيتها بعيني ولن أنساها أبدًا. إنها آلة صناعية مصممة لسحق الأجساد وضغطها لأن النظام لا يستطيع سحق أرواح الناس. لم يكن أي من ذلك كافيًا لإخماد شعلة المقاومة السورية التي تغلبت على جلاديها، ولكن لا يجب أن تمر أي من تلك الأفعال دون عقاب.

ولا يمكن لأحد أن ينسى الجرائم الإرهابية التي ارتكبها تنظيم داعش الإسلاموي. ويحضرني هنا الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت في سورية وأماكن أخرى. ويخطر ببالي ضحايا هجمات 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في باريس ونيس وسانت إتين دو روفراي. ويخطر ببالي عمليات قطع الرؤوس علنا واضطهاد الأقليات ومحاولة الإبادة الجماعية للأيزيديين والممارسة الدنيئة المتمثلة في الاستعباد الجنسي.

لقد وُضع ميثاق الأمم المتحدة وأُنشئت منظمتنا قبل 80 عاماً من أجل منع وقوع هذه المآسي. والتقرير المعروض علينا (انظر A/79/799) لا يمكن دحضه. فهو يتضمن أدلة دامغة على أن نظام بشار الأسد مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون حقيقة. ولهذا السبب، نحن هنا اليوم – لدعم آليات مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، والتي تتيح جمع الأدلة وحفظها. وكانت تلك الأدلة هي التي أدت، في 24 أيار/مايو 2024، إلى حكم محكمة الجنايات في باريس على ثلاثة من كبار المسؤولين السوريين بالسجن مدى الحياة بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وهذه هي الأدلة التي تُستخدم حاليًا في 40 تحقيقًا في فرنسا. وكما تعهدت خلال مؤتمر باريس بشأن سورية في 13 شباط/فبراير، فإن فرنسا ستدعم بشكل كامل عملية انتقال سياسي تمكّن الشعب السوري من العيش في سلام وحرية.

غير أن مكافحة الإفلات من العقاب لا تنتهي بفظائع نظام الأسد. ويجب على السلطات الانتقالية السورية أيضا السعي إلى تحقيق العدالة، كما تفعل مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد أودت الفظائع التي ارتُكبت في منطقة الساحل السوري في آذار/مارس بحياة قرابة 1 000 مدني، قُتل معظمهم بسبب عقيدتهم حصرا. ويجب إنزال العقاب بلا شفقة، كما وعدت السلطات السورية، بمرتكبي تلك المجازر التي أدنّاها بأشد العبارات. فلا يمكن لسورية الجديدة أن تفتح هذا الفصل الجديد في تاريخها بصفحة أولى ملطخة بالدماء.

وستواصل فرنسا اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى تتحقق العدالة في سورية وأينما ارتُكبت الفظائع. فهذا هو الشرط الأساسي للتعافي الأخلاقي والروحي لبلد تحرر من أغلاله ويتطلع إلى مستقبل أفضل. ولكي يصبح هذا الأمل الذي لا يزال هشًا حقيقة واقعة، ستقف فرنسا مع نساء ورجال سورية، كما فعلت بإخلاص منذ عام 2011، من أجل الحقيقة والعدالة والسلام.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في البداية، نود أن نهنئ السيد روبير بوتي على توليه منصبه الجديد رئيسا للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (الآلية الدولية المحايدة المستقلة). كما نود أن ننوه بحضور وبيان وزير خارجية سورية، السيد الشيباني، الذي يشهد على التطورات الهامة التي شهدتها سورية في الأشهر القليلة الماضية. فللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، يمكن للشعب السوري أن يتطلع بأمل نحو مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً وازدهاراً لبلده. وفي هذا السياق، تود إيطاليا أن تؤكد من جديد دعمها المستمر لعملية انتقال سياسي يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص، السيد غير بيدرسن.

إننا مقتنعون أيضًا بأنه يجب تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم التي ارتكبها أي طرف أثناء النزاع – لا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – في إطار عملية المصالحة الوطنية وبما يتماشى معها. فالمساءلة عن تلك الجرائم المروعة ليست ضرورة أخلاقية فحسب، ولكنها رادع أيضا لارتكاب أي انتهاكات مستقبلا وعنصر أساسي في أي عملية مصالحة. ويجب أن ينتهي الإفلات من العقاب وتتيح البيئة السياسية الجديدة في سورية فرصة فريدة لتحقيق عدالة انتقالية ذات مغزى للشعب السوري والتي يجب أن يكون تولي مقاليد الأمور على المستوى الوطني عنصرا رئيسيا فيها.

ومن هذا المنطلق، تدعم إيطاليا بقوة الآلية الدولية المحايدة المستقلة – إلى جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي أنشئت لغرض المساءلة في سورية، مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية – باعتبارها آلية رئيسية لجمع الأدلة على الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتوحيد تلك الأدلة وحفظها وتحليلها وتبادلها.

وتقدر إيطاليا التقدم الذي أحرزته الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وترحب بالتعاون المتزايد بين الآلية والسلطات الوطنية في التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في سورية وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وتُظهر الملاحقات القضائية الوطنية والأحكام الصادرة في العديد من البلدان أن فجوة الإفلات من العقاب آخذة في التقلص. وفي الوقت نفسه، ندعو السلطات السورية المؤقتة إلى ضمان عمل الآلية بشكل كامل على الأراضي السورية، وذلك بهدف بناء القدرات ودعم جهود المحاكم السورية والمحققين السوريين.

لقد كان النمط الذي لوحظ في سورية على مدار سنوات الحرب الأهلية صادما. وكان نشر الآلية في موقعها الإلكتروني في كانون الأول/ديسمبر 2024 لنسخة منقحة علنية من تقرير عن الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة والقتل غير المشروع في أكثر من 100 مركز احتجاز في جميع أنحاء البلد، بمثابة تذكير صارخ بالفظائع التي ارتُكبت بصورة ممنهجة على مدار أكثر من عقد من الزمن في ظل نظام بشار الأسد. وكثيراً ما استهدف العنف العشوائي الفئات الأضعف، مثل النساء والأطفال والأقليات. وفي هذا السياق، تود إيطاليا أن تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الآلية لوضع استراتيجيات مواضيعية تركز على تلك الفئات الضعيفة على أساس نهج يركز على الضحايا والناجين. ويكتسي التعاون مع منظمات المجتمع المدني داخل سورية وخارجها أهمية قصوى في هذا الصدد. فلا يمكن تحقيق العدالة من أجل الجميع للشعب السوري إلا إذا أُخذت وجهات نظر أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم نتيجة للنزاع في الاعتبار.

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً أن إيطاليا تؤيد تمويل الآلية الدولية المحايدة المستقلة من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن خلال التبرعات. فمن الضروري أن تتمكن الآلية من الاعتماد على منحة مالية منتظمة من الأمم المتحدة من أجل التخطيط لعملها وإحراز تقدم فيه. وستواصل إيطاليا تقديم الدعم في إطار هيئات الأمم المتحدة المختصة لتوفير التمويل المنتظم والكافي للآلية.

السيد فيبولاي (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر نيوزيلندا رئيس الآلية، السيد روبير بوتي، على تقديم التقرير الحادي عشر للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (انظر A/79/799) وعلى عمله في رئاسة الآلية.

تؤكد نيوزيلندا مجددًا دعمها القوي للعمل الأساسي الذي تقوم به الآلية في سعيها لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سورية. لا تزال نيوزيلندا ثابتة في دعمها للقانون الدولي والمؤسسات القضائية التي تدعم النظام الدولي القائم على القواعد.

إن التقرير يأتي في وقت يشهد تغيراً كبيراً. وكما أقر التقرير، هناك فرصة الآن للوفاء بالتزام المجتمع الدولي بالعدالة الشاملة والمساءلة في الجمهورية العربية السورية. ترحب نيوزيلندا بالتزام الأمين العام بمساعدة السوريين على بناء بلد تكون فيه المصالحة والعدالة والحرية والازدهار حقائق مشتركة للجميع، كطريق إلى السلام المستدام.

ويسر نيوزيلندا أن تلاحظ زيارة رئيس الآلية للجمهورية العربية السورية للمرة الأولى في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2024، والاتصالات الأولية الإيجابية مع السلطات المؤقتة منذ ذلك الحين. ونشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين الآلية من بدء عملياتها في الجمهورية العربية السورية وفقاً لولايتها.

تدعم نيوزيلندا عمل الآلية وسنواصل متابعة تقدمها عن كثب.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): باسم بلدي، أود أن أبدأ بشكر السيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 على عرضه التقرير (انظر A/79/799)، وأهنئ الآلية على التقدم الكبير الذي أحرزته خلال العام الماضي.

شكلت الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد نقطة تحول في تاريخ سورية. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها لتطلعات السوريين للعيش في حرية وأمن وكرامة – وهي تطلعات لا يمكن أن تتحقق إذا ظل مرتكبو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من دون عقاب وإذا لم تتحقق العدالة لعشرات الآلاف من ضحايا هذا النزاع. في الوقت الذي يبدو فيه أن زخمًا جديدًا يظهر لإحراز تقدم على هذا المسار، من الضروري أن يظل المجتمع الدولي ملتزمًا تمامًا بالمساءلة والعدالة والتعويض. ومن هذا المنطلق، دعمت سويسرا الآلية منذ إنشائها، ولا تزال تدعمها بعزم.

يضفي السياق الحالي على ولاية الآلية أهمية غير مسبوقة. إن الزيارة الأولى لرئيسها إلى دمشق، بعد مرور ثماني سنوات على إنشائها، رمز قوي للتقدم الذي يمكن إحرازه في تنفيذ ولايتها.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يوفر الوضع الجديد والحوار الذي أنشأته الآلية مع السلطات السورية الانتقالية فرصة سانحة لتحقيق العدالة لعدد لا يحصى من ضحايا الجرائم التي ارتكبت في جميع أنحاء سورية منذ عام 2011.

وفي هذا السياق الجديد، فإن دعم ولاية الآلية بالغ الضرورة. من الضروري أن يتم ضمان وصول الآلية إلى جميع أنحاء سورية والحفاظ على المحفوظات والأدلة.

ثانياً، يمكن للآلية أن تطمئن إلى مساهمة كبيرة من المجتمع المدني في توثيق الجرائم المرتكبة. وفي هذا الصدد، يجب تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي لعبته المرأة في ضمان المساءلة منذ بداية النزاع. تلتزم سويسرا وهولندا بتيسير التعاون بين الآلية ومنظمات المجتمع المدني السوري من خلال عملية لوزان. ولا تزال سويسرا ملتزمة باستضافة الاجتماع القادم ومواصلة دعمها لهذه العملية.

وأخيراً، تضطلع الآلية بدور فريد في تعزيز العدالة النزيهة التي تركز على توقعات الضحايا. ويشهد العدد المتزايد والمستمر لطلبات المساعدة على الثقة في ولايتها. وينعكس ذلك في تحقيق نتائج ملموسة. إلا أن هذه النجاحات لن تتحقق إلا إذا حصلت الآلية على تمويل مستدام. ونظراً للزيادة الملحوظة في تلك الأنشطة والسياق المتغير، فقد تضاعفت الاحتياجات المالية للآلية. وتعتمد مصداقية التزامنا الجماعي بمكافحة الإفلات من العقاب في سورية على تعزيز تلك الاستدامة المالية.

تود سويسرا أن تشيد بالتزام الآلية الرائع. إن عملها أساسي لتحقيق السلام الدائم، الآن أكثر من أي وقت مضى. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل ونشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة لعملها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في البداية، نود أن نشكر رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، السيد روبير بوتي، على تقديمه التقرير الحادي عشر للآلية (انظر A/79/799) إلى الجمعية العامة وعلى قيادته القوية لتلك الآلية المهمة.

مع سقوط نظام الأسد، فإن الشعب السوري يطالب ويستحق مستقبلاً آمناً ومستداماً وشاملاً للجميع وسلمياً قائماً على العدالة وسيادة القانون. كانت تلك هي المبادئ الأساسية التي أدت إلى إنشاء الآلية في الجمعية العامة في عام 2016.

دعت سلوفينيا إلى إنشاء الآلية وما فتئت مؤيدا قويا لها منذ إنشائها. ما زلنا مقتنعين بأنه لكي يكون السلام مستدامًا حقًا ولكي يكون المجتمع قادرا على الصمود ومتصالحًا مع نفسه، تظل مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا والناجين أمراً ضروريًا. وينبغي أن يكون ذلك جزءًا من عملية انتقال سياسي ذات مصداقية وشاملة للجميع، وفقًا للمبادئ الرئيسية لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

لقد عانى السوريون من الظلم على مدى عقود من الزمن، وهم يعلمون جيدا أن الإفلات من العقاب يولد الإفلات من العقاب. لقد تسبب قصف المستشفيات واستخدام الأسلحة الكيميائية واضطهاد الأقليات والتعذيب المنهجي والقتل وغيرها من الجرائم في معاناة لا حد لها على مدى أكثر من عقد. وبالتالي، فإن الإفلات من العقاب غير مقبول ببساطة.

نحن ندرك مدى تعقيد المشكلة وأن قائمة التدابير العاجلة التي تحتاجها سورية طويلة. لكننا نعتقد أنه لا يجب نسيان المساءلة بل يجب ضمانها، لا عن الجرائم البشعة التي ارتكبها النظام السابق ضد الشعب السوري فحسب، بل وأيضاً عن تلك التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، بما في ذلك أعمال العنف والقتل الأخيرة. وينبغي ضمان المساءلة الموثوقة والشاملة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من خلال إجراءات عادلة ومستقلة وفقاً للمعايير الدولية.

كما أن تسليط الضوء على أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة أساسي للمصالحة الوطنية الضرورية لمستقبل سلمي للبلد وشعبه. لذلك، نشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

ونشيد بالعمل الهام الذي تقوم به الآلية في جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة وحفظها. من الواضح أنه يجب متابعة سير التحقيقات والملاحقات القضائية في ظل قيادة سورية. ولكي تسود العدالة في سورية، ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السلطات الانتقالية السورية، إلى مواصلة التواصل والتنسيق والتعاون مع الآلية. ومن هذا المنطلق، فإن الإذن الرسمي من السلطات الانتقالية السورية للآلية ببدء العمل في سورية وفقاً لتفويضها سيكون خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

إن هذه فترة حاسمة الأهمية بالنسبة لسورية، وعلى المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب الشعب السوري في مسعاه من أجل الحقيقة والعدالة والمصالحة. وهذا يعني أيضًا زيادة الدعم المقدم للآلية، بما في ذلك التمويل الكافي المطلوب لتنفيذ ولايتها بالكامل.

السيدة فيتاي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي باسم دوله الأعضاء الـ 27. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للسيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، على تقديمه التقرير الحادي عشر للآلية (انظر A/79/799).

بعد مرور 14 عاماً على النزاع السوري، لا تزال معاناة الشعب السوري عميقة. ومع ذلك، هناك اليوم فرصة تاريخية لإعادة توحيد الصفوف وإعادة البناء وإرساء أسس مستقبل متجذر في السلام والكرامة. وتتطلع هنغاريا إلى الحكومة السورية المؤقتة على أمل أن تستفيد على نحو جيد من هذه الفرصة.

قبل بضعة أسابيع، ذكّرنا المبعوث الخاص بيدرسن بما يلي:

”لا تزال العائلات السورية في حالة حداد على فقدان أحبائها، ولا تزال المجتمعات ممزقة، ولا يزال الملايين من السوريين مشردين من منازلهم، ولا يزال الكثيرون منهم يواصلون البحث عن المفقودين.“

وتدين هنغاريا بشدة تصاعد أعمال العنف الأخيرة التي تستهدف المدنيين، ولا سيما الأقلية العلوية في المنطقة الساحلية من سورية، ما يظهر بشكل مأساوي التوترات الخطيرة في مجتمعها. كما ندعو السلطات المعنية إلى حماية جميع المدنيين، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية، وضمان محاسبة الجناة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

لا بد من تهيئة الظروف لانتقال سياسي سلمي وشامل – انتقال يتيح العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. وفي هذا الصدد، تتحمل السلطات الانتقالية مسؤولية خاصة. كما يجب عليها دعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة والطفل، وضمان الحكم غير الطائفي وحماية جميع الطوائف الدينية والعرقية – ومن بينها الأقليات المسيحية – دون تمييز. ومن الضروري أيضاً الحفاظ على التراث الثقافي السوري الذي لا يمكن تعويضه.

وتواصل هنغاريا دعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن، وتؤكد على أهمية وجود عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). كما تؤكد هنغاريا على أهمية مكافحة الإرهاب ومنع عودة ظهور الجماعات الإرهابية وتدمير ما تبقى من مخزون الأسلحة الكيميائية السورية.

في هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي تم الإبلاغ عنه في إطار التحقيقات المؤسسية للآلية. وتواصل هذه الجهود بناء الأسس الضرورية لتحقيق العدالة، سواء الآن أو في المستقبل، بما في ذلك القضايا المتعلقة بجرائم الاحتجاز المرتبطة بنظام الأسد والفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش والهجمات غير القانونية التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية. ونثني على المشاركة الاستباقية للآلية مع الوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب، من خلال تبادل البيانات والتحليلات والرؤى المتعلقة بالقضايا التي تسهل تحقيق العدالة في الولايات القضائية للدول الثالثة.

تلتزم هنغاريا التزاماً راسخاً بالمساءلة. في السنوات الأخيرة، انتهت المحكمة العليا في بودابست من النظر في أول قضية تتعلق بشخص ينتمي إلى تنظيم داعش مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سورية، وتم الفصل فيها بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. تم التعامل مع هذه القضية بعناية فائقة، مما يؤكد استعدادنا لدعم جهود المساءلة الأوسع نطاقاً. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن عمليات العدالة الانتقالية يجب أن تكون متجذرة في سورية وأن يقودها السوريون. ونرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه الآلية الدولية المحايدة المستقلة لمثل هذه المبادرات المحلية، كما هو مبين في التقرير. إن العدالة الانتقالية الشاملة أمر لا غنى عنه لتحقيق مصالحة حقيقية.

ختاماً، نؤكد مجدداً التزامنا الثابت بالآلية، حيث لا يزال للنزاع الدائر تداعيات خطيرة على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، ونتطلع إلى مواصلة حوارنا البناء في المستقبل.

السيدة هندلسوفا (تشيكيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد روبير بوتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، على التقرير الحادي عشر للآلية (انظر A/79/799).

وتؤيد الجمهورية التشيكية تأييداً تاماً البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يصف التقرير بالتفصيل العمل الشامل للآلية التي أثبتت دورها الحاسم في جهود المساءلة في سورية. ويعد التفاعل بين الجهات الفاعلة المشاركة في نظام المساءلة أمراً بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نشير بإيجابية إلى أهمية تبادل الأدلة الذي تقوم به الآلية بالنسبة للولايات القضائية الوطنية، وكذلك بالنسبة للإجراءات أمام محكمة العدل الدولية. ونحن على اقتناع أيضاً بأن التعاون بين الآلية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية السامة أمر بالغ الأهمية لتقديم المسؤولين عن استخدام هذه المواد إلى العدالة.

أشار التقرير إلى تطورات هامة فيما يتعلق بالمشاركة البناءة للحكومة الانتقالية السورية مع الآلية. ونأمل أن يتم الحصول على الإذن الرسمي لبدء العمل في سورية قريباً، من أجل السماح للآلية بتقييم احتياجات وأولويات حفظ الأدلة على أرض الواقع.

ونشير إلى أن التمويل المستدام والقابل للتنبؤ للآلية مسألة وثيقة الصلة بالموضوع، لا سيما مع مراعاة التطورات الحالية. ساهمت الجمهورية التشيكية في الآلية منذ إنشائها، إدراكاً منها لولاية الآلية الجديرة بالاهتمام، وواصلت القيام بذلك بتمويل من خارج الميزانية لاستكمال الميزانية العادية.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة والسيد روبير بوتي على إحاطته الشاملة. كما أرحب ترحيباً حاراً بوزير الخارجية الشيباني. إن حضوره هنا اليوم يجسد التزام سورية بالمساءلة والحوار في ظل الإدارة الجديدة.

في سورية، فُتح فصل جديد في كانون الأول/ديسمبر 2024 بسقوط نظام الأسد وانتصار الشعب السوري. وبعد سنوات من تحمّل وحشية النظام، استعاد الشعب السوري التحكم بمصيره أخيراً.

إن انعقاد مؤتمر الحوار الوطني وصدور الإعلان الدستوري وإنشاء حكومة انتقالية شاملة للجميع هي معالم هامة على طريق السلام والمصالحة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً في نزاع مثل النزاع السوري، الذي أزهقت فيه مئات الآلاف من أرواح المدنيين الأبرياء وتعرض عدد لا يحصى منهم للاعتقال القسري أو الاختفاء، أنه لا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية ولا سلام دائم حتى يتم ضمان المساءلة.

يجب أن تظل معالجة المظالم المشروعة للشعب السوري في صلب جميع جهود ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة المتزايدة بين الإدارة السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وفي هذا الصدد، كانت زيارة رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة إلى دمشق في كانون الأول/ديسمبر تطوراً هاماً. يمثل هذا أول اتصال رفيع المستوى من نوعه بين الآلية والسلطات السورية. ونرى هذا التطور كخطوة محتملة نحو مزيد من الشفافية والتعاون. ونشجع الآلية على مواصلة هذا الحوار وتعزيزه.

وقد وقفت تركيا باستمرار في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة الناجمة عن النزاع في سورية. ونحن مستمرون في استضافة ملايين السوريين وتقديم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع عبر حدودنا. في الوقت نفسه، ما زلنا ملتزمين بشدة بتعزيز المساءلة

ومكافحة الإفلات من العقاب. وبهذا الفهم، دعمت تركيا وتعاونت بشكل وثيق مع جميع آليات المساءلة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بسورية. وفي هذا السياق، ندرك الدور الحيوي الذي تؤديه الآلية في توثيق الجرائم الخطيرة المرتكبة منذ عام 2011. وستواصل تركيا، بصفتها أحد المشاركين في تقديم القرار 248/71 الذي أنشأ الآلية ومساهماً في ميزانية الآلية، دعم عملها الضروري. ونشجع أيضاً المجتمع الدولي على تخصيص تمويل كافٍ للآلية من أجل استدامة أنشطتها.

وفي الختام، تؤكد تركيا من جديد التزامها بدعم الشعب السوري في بناء مستقبل يقوم على العدالة والكرامة والسلام، وذلك لمنع تكرار حدوث الفظائع.

السيد تيموشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلي به باسم وفد الاتحاد الأوروبي، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

ترحب أوكرانيا بالتقرير الحادي عشر للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (انظر A/79/799)، وتثني على عمل الآلية الدؤوب في السعي لتحقيق العدالة للضحايا والناجين من الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

ونجتمع اليوم في منعطف تاريخي بالنسبة لسورية. فبعد انتهاء حكم بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، برزت فرصة طال انتظارها لتحقيق العدالة والمساءلة الشاملتين. ولأول مرة منذ 14 عاماً، ثمة احتمال حقيقي للوفاء بالوعود التي قطعها المجتمع الدولي – وعود بالعدالة والحقيقة والمصالحة والسلام المستدام.

وتدعم أوكرانيا بقوة الجهود التي تبذلها الآلية لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية. ونشيد بالزيارة الأولى للآلية إلى الجمهورية العربية السورية في كانون الأول/ديسمبر 2024، وبتفاعلها الإيجابي الأولي مع سلطات تصريف الأعمال. ونشدد على أهمية التعاون الكامل لجميع الدول الأعضاء مع الآلية، بما في ذلك تيسير الوصول وتنفيذ أطر التعاون وتوفير خدمات الدعم للشهود. كما نؤكد على ضرورة التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتعزيز آليات تبادل الأدلة وتفادي ازدواجية الجهود.

والمساءلة هي حجر الأساس لبناء السلام المستدام، وليست عائقاً أمامه. ويطالب جميع الضحايا والناجين في سورية بعدالة تتسم بالإنصاف والاستقلال والشمولية، وهم يستحقون ذلك. ولذلك نكرر تأكيد دعمنا القوي لنهج الآلية الذي يركز على الضحايا والناجين، واستراتيجياتها المواضيعية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والأطفال والشباب وأهدافها الأوسع نطاقاً في مجال العدالة. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق مصالحة دائمة وبناء مجتمعات سلمية قادرة على الصمود إلا من خلال ضمان سماع أصوات جميع الضحايا والاستجابة لها. وعلاوة على ذلك، ندعو بإلحاح إلى الانسحاب الفوري للقوات العسكرية الروسية من سورية. فاستمرار وجود القوات الأجنبية في البلد يقوض جهود تحقيق العدالة والمساءلة والسلام الدائم.

وفي الختام، تدعو أوكرانيا جميع الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساءلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في سورية ودعم عملية للعدالة الانتقالية تكون شاملة وجامعة وتصون حقوق وكرامة جميع المتضررين.

السيد كوريتش هرفاتينتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد عانى الشعب السوري على مدى 14 عاماً من أهوال لا توصف، وثابرت كرواتيا على مدى 14 عاماً، مثل الكثيرين هنا، على الدعوة إلى المساءلة ورفع صوتها من أجل الشعب السوري، وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق العدالة. وفي السنوات الماضية، بدا في بعض الأحيان أننا كنا جميعاً نكرر نفس الخطاب مرة بعد أخرى: الدعوة إلى تيسير إمكانية الوصول، والدعوة إلى المساءلة، والدفاع عن المفقودين – ولكن دون جدوى.

والزيارات الأخيرة التي قام بها رئيس الآلية إلى دمشق والمحادثات البناءة التي أجراها مع السلطات السورية تبعث على الأمل والرجاء. وتتابع كرواتيا عن كثب التحول الذي تشهده سورية حالياً. وتمثل هذه العملية الانتقالية فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في الجيل لعكس مسار النزاع الذي غذى اليأس والنزوح والإرهاب. وفي هذه اللحظة، يتوقع الشعب السوري عن حق بذل جهود ملموسة تتيح تطبيق الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وتدعم عمليات الحقيقة والمصالحة وترسي الأساس لمستقبل سلمي ومستدام في سورية، وهو يستحق ذلك. والسلام والمساءلة يعززان ويكملان بعضهما البعض، وهذا أمر يمكن للعديد من الدول هنا أن تشهد عليه من خلال تجربتها الخاصة.

وأعمال العنف الأخيرة في منطقة الساحل، بما في ذلك أعمال القتل على أساس الدين والطائفة، تطور مؤسف، ونناشد السلطات اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب هذه الجرائم. فلا يمكن للبلد أن يحقق السلام والتقدم إلا باحترام الحقوق المتساوية لجميع السوريين.

وقد دأبت كرواتيا على دعم اللاجئين السوريين والنازحين داخلياً بمشاريع إنمائية وإنسانية في سورية والبلدان المجاورة، وسنواصل القيام بذلك. ونقف إلى جانب الشعب السوري في سعيه لتحقيق العدالة وجهوده لبناء سورية مستقرة وآمنة وقادرة على البقاء اقتصادياً.

ونرحب بالتقرير الحادي عشر للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (انظر A/79/799)، ونشكر رئيس الآلية، السيد روبير بوتي، على عرض التقرير على الجمعية العامة. ونتمنى له ولفريقه كل النجاح في هذا الفصل الجديد للآلية، وكلنا ثقة بأنهم قادرون على المساعدة في تحقيق العدالة للشعب السوري.

ونشيد بالآلية لتفانيها في ضمان تحقيق العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية. ويؤكد التقرير أن الآلية لا تزال تعمل كركيزة حيوية لهيكل المساءلة الدولي. ويمثل التزامها بالنهج الذي يركز على الضحايا والناجين واستراتيجياتها المواضيعية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والأطفال

وتركيزها على الشمولية أموراً ضرورية للاستجابة الشاملة والعادلة للفظائع. ونرحب على وجه الخصوص بتنسيقها مع الهيئات الرئيسية الأخرى، مثل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى مساهمتها في المحاكمات في الولايات القضائية الوطنية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال الآلية تواجه تحديات مالية وتشغيلية خطيرة. وهي بحاجة إلى المساعدة في مواجهة عبء العمل المتزايد والوفاء بولايتها بفعالية، خاصة في ضوء الفرص الجديدة على الأرض بعد التغيرات السياسية الأخيرة في سورية. ونشجع استمرار التعاون بين الآلية والسلطات السورية، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم عمل الآلية، بسبل منها التعاون التقني وتبادل المعلومات والمساعدة في حماية الشهود.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للآلية ولمهمتها، وندعو بالتالي الحكومة الانتقالية السورية إلى أن تأذن رسمياً للآلية ببدء العمل في سورية وفقاً لولايتها.

السيد سكاشكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن موقف الاتحاد الروسي مما تسمى "الآلية الدولية المحايدة المستقلة" للتحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية ثابت وقاطع. فلا يوجد أساس قانوني لوجود هذا الهيكل، وبالتالي لا يمكن اعتباره جزءاً مشروعاً من منظومة الأمم المتحدة.

وقد دفعت مجموعة من الدول الغربية بإنشاء الآلية من خلال التصويت على قرار للجمعية العامة (القرار 248/71)، التي لا تضطلع، ولم تضطلع أبداً في السابق، بمهام التحقيق والملاحقة القضائية، وليس لديها سلطة إنشاء هيئات بولاية مماثلة. فهذه المسائل تندرج ضمن الاختصاص الحصري لمجلس الأمن، عندما يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

والتقرير الحادي عشر للآلية (انظر A/79/799)، شأنه شأن التقارير السابقة، يخلو من أي معلومات ملموسة. ولا يثبت أنه يستند في عمله إلى أدلة. ولا نرى أي سبب يدعو الآلية إلى طلب الوصول إلى الوثائق السورية. ونحن مقتنعون بأن كل هذا العمل ينبغي أن يتم من خلال نقل المعلومات من الآلية إلى السوريين. إن السوريين هم من ينبغي أن يتلقوا جميع المواد التي تتوفر عليها الآلية حتى يتمكنوا من إجراء تحقيقات مستقلة.

لقد رأينا بالفعل كيف تعمل هذه اللجان. ومن الأمثلة على ذلك فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وعلى الرغم من إنشاء تلك الهيئة على النحو الصحيح، لم تساعد العراق قط في ملاحقة إرهابيي داعش. فقد كانت تعمل دائمًا لصالح الدول الغربية بضخ المعلومات من أرشيف الدولة العراقية، على الرغم من البيانات التي تفيد عكس ذلك. ونتيجة لذلك، أنهت اللجنة عملها على نحو مخزٍ بدون أن تسفر عن أي نتائج.

ويساورنا أيضا القلق إزاء إعلان الآلية دعمها للقضية التي رفعتها كندا وهولندا ضد سورية أمام محكمة العدل الدولية. وهذا يعني في المقام الأول أن هيئة تابعة للأمم المتحدة تشارك في تلك الإجراءات ضد

إحدى الدول الأعضاء. لذلك، لا يمكن بوضوح التكلم عن الحياد. وستظل سورية – وليس السلطات السورية السابقة – المدعى عليها في هذه القضية بغض النظر عن الحالة السياسية الداخلية.

وما يثير المزيد من القلق هو تصاعد رغبة الآلية في تخصيص مزيد من الموارد المالية لها في ظل العجز الحاد الذي تشهده منظومة الأمم المتحدة في التمويل. وتطلب الآلية تمويلًا إضافيًا، وتحديدًا 7,5 ملايين دولار، في هذا الوقت الذي تعاني فيه مبادرات حفظ السلام والمبادرات الإنسانية الهامة حقا من نقص في التمويل. وتريد استخدام تلك الأموال لجملة أمور منها إقامة وجود دائم لها في سورية على الرغم من أن الآلية تواصل استنزاف ما يقرب من 20 مليون دولار سنوياً من ميزانية الأمم المتحدة. وتستمر الآلية في إهدار الموارد التي يمكن استخدامها على نحو أفضل في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة في سورية وتعزيز المؤسسات القانونية الوطنية السورية وضمان العودة الآمنة للاجئين وإزالة الألغام وتقديم المساعدات الإنسانية. إن الآلية ليست أداة لتقديم المساعدة التقنية. إن التوقع بأن تسهم الآلية إسهاما بناءً في تعافي سورية ومؤسساتها يتسم بالسذاجة ولا أساس له من الصحة.

لقد دعا مجلس الأمن على نحو لا لبس فيه في البيان الرئاسي الصادر في 14 آذار/مارس (S/PRST/2025/4) إلى تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويملكون زمامها وتدعمها الأمم المتحدة وتتماشى مع المبادئ الرئيسية الواردة في القرار 2254 (2015). وبالتالي، ينبغي أن يضطلع السوريون أنفسهم بالدور الرئيسي في تحقيق العدالة. ولا يشكل الاعتماد على هيئات الأمم المتحدة التي تخضع لنفوذ جهات فاعلة خارجية مسارا جيدا. ولا توجد أية حالة لآلية أفادت البلد الذي كانت تعمل فيه. والواقع أن هناك أمثلة لا حصر لها تجسد العكس من ذلك. ولا تتسم هذه الهيئات بالحياد؛ فهي لا توجد سوى لخدمة مصالح الجهات المانحة لها. وسيواصل الاتحاد الروسي دعم التنفيذ الشاق للقرار 2254 (2015) الذي يدعو إلى إجراء عملية سياسية يقودها السوريون أنفسهم، مع قيام الأمم المتحدة بدور الوسيط. ولا مجال للأدوات الخارجية غير المشروعة وذات الدوافع السياسية الرامية إلى ممارسة الضغط في تلك العملية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم بعد النظر في بنود جدول الأعمال المعلن عنها في يومية الأمم المتحدة.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند 32 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/15.